

العدل التربوي

فى تعليم المرأة منذ ١٩٥٢

مقدمة

"التدافع" و "الصراع" و "التنافس" ، قواعد من العسير على أحد أن ينكرها وهو يرصد مسيرة الأمم فى مختلف البقاع ، وعبر العصور المختلفة .
والأمم فى مسيرتها هذه تنزع إلى التفوق حتى تفوز فى حلبة التنافس والصراع والتدافع .

وإذا كان للتفوق أسلحته المتعددة ، فرأس هذه الأسلحة هو امتلاك " القوة " .
وإذا كانت القوة يمكن ترجمتها فى قوة عضلات ، وفى أسلحة فتاكة ، وفى كثرة مال ، إلا أنك إذا تأملت فى كل منها وفى غيرها سوف تجد أنها جميعا تقوم على مدى امتلاك المعرفة التى هى أساس كل مظهر من مظاهر الحياة منذ قرون عدة كما تتبونا بذلك وقائع التطور البشرى .

لكن هذه المعرفة إذا نمت وتطورت فى مجتمع ، فى ظل احتكار لطبقة دون غيرها ، أو تمييز لفئة دون غيرها ، أفسحت المجال لأساليب " قهر " و " ظلم " من شأنه أن يبديد الجهد الوطنى ، ويزرع الغل والتحاسد والبغضاء ، فإذا بالمعرفة تفقد ميزتها فى أن تكون طريق القوة .

من هنا أصبح من المهم أن يترافق مع " المعرفة " ، مبدأ " العدل " ، وفقا لكل مجال من مجالات الحياة المجتمعية ، وترجمته فى مجال التعليم أن يكون هناك تكافؤ فى فرص التعلم والتعليم لكل من الذكور والإناث ، لا داخل النظام التربوى فحسب ، بل وكذلك فى جملة السياقات المجتمعية التى هى الحاضن الرئيسى لتوجه التعليم ، إن خيرا فخييرا وإن شرا فشرا .

وجماع فرص التكافؤ بين النوعين فى داخل النظام التربوى ، وما يرافقه ويواكبه من سياقات مجتمعية هو ما نقصده بالعدل التربوى ، لأن " ديموقراطية

التعليم " و " تكافؤ الفرص " ينصرفان أكثر إلى ما يتم داخل النظام التربوى ، بينما " العدل التربوى " ، يضيف إلى ذلك مجموعة من الشروط المجتمعية التى يمكن أن تبدد الديمقراطية وتفرغ التكافؤ من مضمونه .

ومن هنا فليست المسألة مسألة " توسع " فى تعليم المرأة ، لأن هذا يمكن أن يوحى بغلبة النظرة العددية الكمية ، وإنما هى - بالإضافة إلى ذلك - إلى نوع هذا التعليم ، وإلى مدى تحقيقه للأهداف المرجوة منه ، وإلى أنه لا يؤدي إلى خطأ محتمل مقابل ، بأن يكون هذا التوسع على حساب تعليم الذكور . إنه " العدل التربوى " بين جميع أبناء الوطن الواحد ، هو المنشود ، وهو المقصد .

أولا - التعليم قبل الجامعى

تعليم الثورة

تشير قراءة دستور ١٩٥٦ إلى نصوص واضحة وصريحة تؤكد على

كثير من حقوق المرأة ، مثل :

" تيسر الدولة للمرأة التوفيق بين عملها فى المجتمع وواجباتها فى الأسرة "

، مادة ١٩ ،

" المصريون لدى القانون سواء ، وهم متساوون فى الحقوق والواجبات

العامة لا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو الدين أو العقيدة " ،

مادة ٣١

" التعليم حق للمصريين جميعا " ، مادة ٤٩ .

كذلك فإن ميثاق العمل الوطنى الذى صدر عام ١٩٦٢ ، حمل من

النصوص ما يعزز من هذه الحقوق ، خاصة وكان قد مضى من عمر الثورة

عشر سنوات ، بلغت خلالها درجة عالية من نضج الخبرة واتساع الأفق ، فمن

ذلك :

" فالمرأة وقد كافحت من أجل الحصول على حق الشعب فى الحصول على الحرية والحياة ، فمن حقها أن تسترد حقوقها " .
" والمرأة لابد أن تتساوى بالرجل ، ولابد أن تسقط بقايا الأغلال التى تعوق حركتها الحرة حتى تستطيع أن تشارك بعمق وإيجابية فى صنع الحياة "

التوحيد والإلزام :

وقد كان للدكتور طه حسين دور ملموس ، لأول مرة فى تاريخ التعليم الحديث فى مصر ، فى إصدار أول تشريع يبنى توحيد كافة أشكال تعليم المرحلة الأولى فى مدرسة واحدة تسمى المدرسة الابتدائية عام ١٩٥١ ، لكن يبدو أن قصر عمر الوزارة الوفدية التى كان وزيراً فيها ، وما هب على مصر من أعاصير سياسية كالمعادة فرغ هذه الخطوة من محتواها مع الأسف ، فأصبحت شكلاً بغير مضمون حقيقى .

ومن هنا حق لاسماعيل القبانى أن يكتب قائلاً (دراسات فى تنظيم التعليم ، ص ٢٣٠) أن توحيد المدرسة الابتدائية القديمة والمدارس الأولية والإلزامية التى حولت إلى مدارس ابتدائية ليس مسألة نظرية ، تحل بكلمة تقال أو مادة توضع فى قانون ، وإنما هو تغيير ملموس يجب إحداثه فى الأساليب التى تسير عليها المدارس ، وفى الجهاز المدرسى بأجمعه - فى المعلمين الذين لم يعدوا للتدريس فى الفرق الراقية بالمدارس الابتدائية ، والذين تجمع تقارير كل من أشرفوا على التعليم الأولى فى سنوات ما قبل الثورة أن قد كانت فيهم نسبة كبيرة غير صالحة للتدريس حتى فى الفرق الدنيا ، وفى المباني المتهدمة أو المتداعية ، وفى الحجرات الدراسية الضيقة غير الصحية التى يحشر فيها التلاميذ حشراً ، وفى المرافق والمعدات التعليمية التى أكل عليها الدهر وشرب ، والتى هى مع ذلك من الضالّة بحيث تقرب من العدم . كل هذا كان يجب أن

يرتفع إلى المستوى الذى كان مقررا للمدارس الابتدائية القديمة ، قبل أن يحق لنا أن نقول إننا قد وحدنا التعليمين الأولي والابتدائي فعلا .

ومما يذكر أن مصر كان بها حتى قيام الثورة ما يقرب من سبعة آلاف مدرسة ابتدائية، منها ألف كانت فى الأصل من كتاتيب الإعانة الحرة ، المقامة بجوار الأضرحة أو المساجد القديمة ، ومعظمها لم يكن يصح أن تسمى مدارس إلا تجاوزا ، ومنها أربعة آلاف تقريبا كانت من المدارس الإلزامية التابعة لمجالس المديرية (المحافظات) ، وكان مستوى التعليم فيها قد نزل إلى الحضيض ، وأكثر من نصفها تتألف الواحدة منها من حجرة أو حجرتين يتجمع فيهما الأطفال من أعمار ومستويات مختلفة ، وقد أطلق على هذه وتلك اسم المدارس الابتدائية دون أن يتغير فيها شئ سوى اللوحات الموضوعية على أبوابها ، والمنهج المكتوب الذى كلفت تدريسه ، أما معلموها ومبانيها ومعداتها فقد بقيت على حالها (المرجع السابق ، ص ٢٣١) .

وقد صدر أول قانون للتعليم فى عهد الثورة واضعا نظاما جديدا للتعليم الابتدائي حيث يمثل هذا التعليم القاعدة الأساسية لمراحل التعليم كله ، وهو القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٣ ، عندما كان إسماعيل القباني وزيرا للمعارف ، وكان من أبرز المبادئ التى قررها هذا القانون :

١- التعليم الابتدائي إلزامي لجميع الأطفال من البنين والبنات من سن السادسة إلى الثانية عشرة .

وينفذ الإلزام من أول السنة الدراسية التى تلى بلوغ الطفل سن السادسة ويظل قائما إلى نهاية العام الدراسى الذى يبلغ فى أثنائه اثنى عشرة سنة كاملة .

٢ - التعليم فى المدارس الابتدائية بالمجان ، ولا يكلف التلميذ أداء نفقات إضافية .

وتقدم للتلاميذ بالمجان وجبة غذاء كل يوم فى أثناء السنة الدراسية ،

وفقا للنظام الذى يصدر به قرار من وزير المعارف العمومية .

٣- يقع واجب الإلزام على والد الطفل ، فإن كان الوالد متوفيا أو

محجورا أو مقيد الحرية أو غائبا ، وقع الإلزام على المتولى أمره .

٤ - لا يسرى حكم الإلزام إلا فى الجهات التى تنشأ بها مدارس ابتدائية

كافية والتى تعين بقرارات من وزير المعارف .

٥- مدة الدراسة بالمدارس الابتدائية ست سنوات .

٦- مواد الدراسة هى : القرآن الكريم والدين - اللغة العربية (وتشمل

الخط العربى) - الأناشيد - الحساب - الهندسة العملية - التاريخ -

الجغرافيا - التربية الوطنية - مشاهد الطبيعة ومبادئ العلوم - قواعد الصحة

-- التربية البدنية - الأشغال العملية (وتشمل الأشغال اليدوية على اختلاف

أنواعها ، وفلاحة البساتين بالنسبة للبنين ، ويستعاض عنها فى مدارس البنات

بالأشغال الفنية وأشغال الإبرة والتكبير المنزلى بالنسبة إلى البنات ، ويجعل

عدد الدروس المخصصة لها فى هذه المدارس أربعا ، بينما عدد حصص

الأشغال للبنين ثنتان فقط ، وبذلك يصبح مجموع عدد الحصص فى مدارس

البنات ٢٨ حصة ، وفى مدارس البنين ٣٦ حصة .

ويعفى غير المسلمين من دراسة القرآن الكريم ، وترتب لهم دروس

خاصة فى الدين على حسب ديانتهم إذا وجد عدد كاف منهم فى الفرقة وفقا لما

يقرره وزير المعارف .

وتنشأ فى بعض المدارس فرق لتحفيظ القرآن الكريم يلحق بها الذين

يرغبون فى حفظه ، وتنظم خطة الدراسة ومناهجها فى هذه الفرق بقرار من

وزير المعارف .

ومن الملاحظ أنه تم بهذا إلغاء تدريس اللغة الإنجليزية من التعليم

الابتدائى.

مدارس ابتدائية ذات طابع خاص :

إذا كان التعليم الابتدائي هو القاعدة العامة للتعليم ، مما جعله يتسم بالطابع العمومي، إلا أنه أنشئت بعض المدارس التي حملت طابعا خاصا ، مثل :

مدرستا كلية البنات بالزمالك والاسكندرية : وهي مدارس بمصروفات ذات نظام خاص ، وكانت تعنى عناية خاصة بتدريس اللغات والمواد الأدبية والنسوية والفنية . والقسم الابتدائي بها عرف باسم " القسم الإعدادي بالكلية " وفرقه الثلاث الأولى تقابل الفرق الثلاث الأخيرة من المرحلة الابتدائية ، ولذلك كان يقبل بالفرقة الأولى به التلميذات المنقولات إلى السنة الثالثة بالمرحلة الأولى ، كما كان يقبل غيرهن من الراغبات في الالتحاق بعد اجتياز اختبار تعقده الكلية لهن ، وتدرس اللغات الأجنبية من بدء هذه المرحلة.

والقبول بها كان مقيدا من حيث السن بالحد الأدنى المتبع في المراحل المماثلة . أما الحد الأقصى فيترك للكلية أمر التجاوز عنه عند الضرورة . وكانت الدراسة بفرق هاتين الكليتين تسير وفق الدراسة بفرق المراحل المماثلة لها في التعليم العام (المرشد في نظم التعليم ، ص ٨) . ولعل أبرز ما يلفت النظر ، هو تغيير الصياغة الخاصة باختلاط البنين والبنات ، كما يلي :

مادة ٢١- تكون لكل من البنين والبنات مدارس ابتدائية مشتركة أو منفصلة وفقا للظروف .

فها هنا وسعت المادة من مساحة السماح بالاختلاط . بل إن المذكرة الإيضاحية للقانون تقول في هذا : " أما المادة ٢١ فقد جعلت الأصل في المدارس الابتدائية أن تكون مشتركة بين البنين والبنات ٠٠٠ أما الفصل فإنه يكون أمرا تقتضيه الضرورة " .

المدارس الإعدادية العملية :

فى ١٩٥١/٩/٢٣ ، عندما صدر القانون رقم ١٤٣ بشأن تنظيم مرحلة التعليم الابتدائى ، نص فى المادة (٢٢) منه على أنه يجوز للوزير إضافة سنتين دراسيتين أو ثلاث ببعض المدارس الابتدائية تكون لها صبغة زراعية أو صناعية أو تجارية للبنين وفقا لحاجة البيئة التى بها المدرسة ، أو تكون لها صبغة نسوية للبنات ، ويحضر هذه الدراسة التكميلية من يرغب فيها من البنين والبنات الذين قضوا سننى التعليم الابتدائى وتحدد النظم والخطط والمناهج بهذه الفرق التكميلية بقرار يصدره الوزير ، وأعد مشروع لتنفيذ شئى من ذلك إلا أن الظروف التى عصفت بوزارة الوفد ، وما تلاها ، إلى قيام الثورة لم تتح له فرصة الظهور .

وكما سبق أن بينا ، فقد أنشئت المدارس الابتدائية الراقية فى عام ١٩٥٣ كتجربة لإعداد المنتهين من المرحلة الابتدائية إعدادا منوعا عاما يعينهم على العمل فى ميدان الحياة العملية .

وقد اختير من بين هذه المدارس ثلاث مدارس - زيدت بعد ذلك إلى ست - لتكون مدارس تجريبية يمكن أن تفيد من تجاربها بقية المدارس الراقية فى أنحاء الجمهورية .

وتنفيذا لقانون ٥٣ صدر القرار الوزارى رقم ١١٤٣٦ بتاريخ ٥٣/٨/٢٦ بشأن خطط الدراسة بهذه المدارس ووضعت أربع خطط لأنواع أربعة من المدارس الابتدائية الراقية ، وهى الراقية الريفية ، والراقية بالمدن ، والراقية النسوية ، والراقية لتحفيظ القرآن ، وكان ضمن أهداف هذه المدارس الأخيرة إعداد من يريدون الالتحاق بالمعاهد الدينية ، وكان عدد مواد الدراسة بكل نوع من هذه المدارس ١٥ مادة ، وعدد الحصص ٤٠ حصة أسبوعيا .

وفتحت هذه المدارس فى العام الدراسى ١٩٥٤/٥٣ ، ولم يكن عليها إقبال فى أول الأمر لعدم معرفة الناس بأهدافها . ثم حدث أن صدر تصريح من

الوزارة بأن هذه المدارس تؤهل لدخول معاهد المعلمين العامة ، فاستد للضغط عليها إلى درجة رأّت معها الوزارة أن تتوسع فى فتح الفصول الراقية دون استعداد أو ميزانية ، ففتحت هذه الفصول ملحقة بالمدارس الابتدائية ، وقام بالتدريس فيها مدرسو المرحلة الأولى ، وأشرف عليها نظار المرحلة الأولى ، ولم يفكر فى تزويد هذه الفصول وبعض المدارس بالخامات أو الأدوات أو الأموال اللازمة للنهوض بالنواحى الفنية بالمدرسة ، ولذلك ضاعت فلسفة الفكرة نتيجة الرغبة فى التوسع إرضاء للجمهور دون إعداد أو قدرة فنية على هذا التوسع ، وذلك علاوة على عوامل أخرى يمكن تلخيصها فيما يلى :

١- الارتجال فى التنفيذ دون الرجوع لنوى الخبرة فى هذه الشئون ، فقد أعدت انخطط والمناهج وأماكن المدارس والنظار فى فترة لا تزيد على بضعة أسابيع فى صيف ١٩٥٣

٢- عدم وضوح فكرة المدارس الراقية فى رؤوس نظار هذه المدارس ومدرسيها ، بل والمفتشين .

٣- قصور الميزانية المخصصة لها واستمرار ذلك القصور مما جعل إمكانيات هذه المدارس لا تزيد عن إمكانيات المدارس الابتدائية فى النشاط الرياضى والاجتماعى والرحلات والتغذية ، بل وفى تزويد ورش هذه المدارس بالأدوات الضرورية .

وعندما صدر قانون ٢١٣ لسنة ١٩٥٦ فى شأن التعليم الابتدائى ، لم يشر

إلى المدارس الابتدائية الراقية ، وبذلك انتهت هذه المدارس .

ولما صدر القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٧ بشأن تنظيم المدارس الإعلادية

العامة ، نص فى المادة (١٧) على إنشاء المدارس الإعلادية العملية على سبيل التجريب لمدة خمس سنوات ، غايتها إعداد المنتهين من دراسة المرحلة الابتدائية إعدادا ثقافيا واجتماعيا وعمليا ملائما للبيئة ، ونتيجة لذلك ضمت

المدارس الراقية إلى المرحلة الإعدادية حيث سميت : المدارس الإعدادية العملية .

ورأت الوزارة تفادى بعض العيوب التي لاحظتها على المدارس الابتدائية الراقية فاخترت ست مدارس منها مما توافرت فيها الإمكانيات المناسبة لرسالة هذه المدرسة ، كما تفادت قصور الميزانية فخصصت مبالغ مناسبة ترصد بإدارة البحوث الفنية لمواجهة حاجات هذه المدارس وتوزيعها وفقا لما فيه المصلحة .

ومن هنا فقد صدر قرار وزاري رقم ٤٠١ بتاريخ ١٩٥٧/٥/٢٢ قضى بأن يقوم بتوجيه الدراسة في كل مدرسة من المدارس الإعدادية العملية مشرف فنى ويعاونه في عمله موجهون مختصون في التربية ، إلى جانب المفتشين الذين يكل إليهم مدير التعليم الإعدادى تفتيش هذه المدارس .

وكانت المدارس الفنية الإعدادية للبنات تهدف منذ إنشائها إلى تزويد الفتيات اللاتي أتمن المرحلة الابتدائية بقسط من الثقافة العلمية والعملية ، وإلى تنمية قدراتهن واستعداداتهن ، كما هدفت إلى إتاحة الفرص لهؤلاء الفتيات للحصول على خبرات في مجالات متعددة : في المحلات التجارية ، ومعامل المدارس الإعدادية والثانوية للبنات ، وفي الوظائف التي تتطلب وجود بنات بها ، مثل : المصانع الحربية ، كما هدفت إلى تأهيل الفتاة للاشتغال بالأعمال المنزلية والتدبير والعمل بالفنادق ومحلات الكي وتنظيف الملابس ، وكذلك في المشروعات اللاسلكية الجديدة الخاصة بالراديو والتلفزيون .

وكانت مدة الدراسة بهذه المدارس ثلاث سنوات تنتهى بالحصول على الشهادة الإعدادية الفنية للبنات

أما التخصصات التي شملتها ، فقد تضمنت :

- قسم التدبير المنزلى واقتصادياته وأشغال الإبرة .
- قسم بائعات ومحصلات للمحلات التجارية .

- قسم التركيبات الإلكترونية .
- قسم أشغال السجاد والتريكو الآلى .
- قسم محاضرات فنيات للمعامل .
- قسم الميكانيكا الدقيقة والخراطة البسيطة .

فضلا عن دراسة مجموعة من المواد الأساسية الثقافية مثل اللغتين العربية والإنجليزية ، (والفرنسية لطالبات الأقسام التجارية) ، والمواد الاجتماعية ، والرياضة ، والموسيقى ، والمعلومات العامة والتربية الصحية ، والتربية الرياضية (زينب محرز ، ص ١٢٠) .

الأقسام الإعدادية بكلية البنات :

وكانت الفرق النهائية الثلاث من الأقسام الإعدادية الملحقة بكليتى البنات بالزمالك ، والرمل بالإسكندرية تتبع نظام التعليم الإعدادى العام ، حيث أن هذه الكليات كان لها نظام خاص ، كما أنها بمصروفات ، وتعنى عناية خاصة بتدريس اللغات الأوربية والنسوية والفنية .

وكان القبول بهذه الأقسام مقيدا من حيث السن بالحد الأدنى المتبع فى القبول بالفرق المقابلة لها بالتعليم العام ، أما الحد الأقصى فكان يترك للكلية أمر التجاوز عنه عند الضرورة .

وكانت الدراسة تسير فى السنوات النهائية فى هذه الأقسام وفق مناهج التعليم الإعدادى العام إلا أنها غير مقيدة به تماما فى كل فرقة .

وكان بالكليات أقسام داخلية خلاف القسم الخارجى .

وخريجات هذه الأقسام يستطعن الالتحاق (بقسم الكلية) ، وهو بمثابة

المرحلة الثانية من مراحل الدراسة بهذه الكليات .

التعليم الثانوى :

وقد صدر أول قانون للتعليم الثانوى فى عهد الثورة حاملا رقم ٢١١ لسنة

١٩٥٣ ، يعكس السياسة التى رسمها القبانى ، ومن معالمه :

مادة ١٩- تنقسم الدراسة فى المرحلة الثانوية إلى الأنواع التالية :

- الدراسة الثانوية العامة .
- الدراسة الثانوية النسوية .
- الدراسة الثانوية الصناعية .
- الدراسة الثانوية الزراعية .
- الدراسة الثانوية التجارية .

مادة ٢٠- مدة الدراسة بالمرحلة الثانوية العامة ثلاث سنوات .

مادة ٢٤- تدرس بالسنة الأولى من المرحلة الثانوية العامة المواد التالية :

القرآن الكريم والدين - اللغة العربية - اللغة الأجنبية الأولى (وتشمل الترجمة) - اللغة الأجنبية الثانية - الرياضة - التاريخ - الجغرافيا - دراسة المجتمع المصرى - الطبيعة - الكيمياء - الرسم - الهوايات العملية - التربية البدنية والألعاب .

مادة ٢٥- تنقسم الدراسة فى السنتين الثانية والثالثة من هذه المرحلة إلى

قسمين : قسم أدبى ، وآخر علمى .

مدارس متميزة ثانوية :

من هذه المدارس ، كلية البنات بالزمالك والإسكندرية (أقسام الكليات) ،

حيث كانت هذه التسمية تطلق على الأقسام الثانوية من هذه الكليات .

وكانت الدراسة بهذه الكليات تهدف إلى الاستجابة لرغبات الكثيرين من

أولياء الأمور فى تعليم بناتهم تعليما خاصا يعنى فيه بمناهج السلوك فى المجتمع

الأرستقراطى ، مع المحافظة على العقيدة والوطنية

وقضت قواعدها بأن يقبل بالسنة الأولى من هذه الأقسام خريجات الأقسام

الإعدادية التابعة لها وخريجات المدارس الإعدادية العامة ، وهؤلاء كن يقبلن

فى السنة الأولى ، أما غيرهن فكن يقبن فى جميع انفرق بعد التأكد من صلاحيتهن باختيار تعده الكلية ، وكان القبول بها مقيدا من حيث السن بالحد الأدنى المتبع فى المراحل المائة ، أما الحد الأقصى فكان يترك للكلية أمر التجاوز عنه عند الضرورة .

وكانت مواد الدراسة ، وفقا للمنشور العام ١٢٦ بتاريخ ١٩٥٧/٥/٤ هى :
اللغة العربية والدين - اللغة الإنجليزية - اللغة الفرنسية - الرياضة - العلوم - التاريخ والتربية الوطنية - الجغرافية - الصحة ورعاية الطفل - الرسم والأشغال الفنية - التدبير المنزلى - أشغال الإبرة - التربية الرياضية - الموسيقى .

وكان مستوى تدريس اللغات بهذه الأقسام أعلى من مستواه فى المدارس الثانوية العامة .

وكانت مدرسة المتفوقين الثانوية النموذجية التى أنشئت عام ١٩٥٦/٥٥ ملحقة فى البداية بصفة مؤقتة بمدرسة المعادى النموذجية ، ثم استقرت فى عين شمس بالقاهرة بغرض تهيئة الفرصة التعليمية المناسبة للتلاميذ المتفوقين فى الشهادة الإعدادية حتى يواصلوا تفوقهم ولتهيئة الجو الاجتماعى المناسب لهم ، لهذا كانت المدرسة داخلية ، يقبل بها - مجانا - خمسة يختارون من بين العشرة الأوائل (حسب المجموع الاعتبارى المتضمن عاملى السن والمجموع) من الحاصلين على الشهادة الإعدادية العامة فى كل من المناطق التعليمية . وإذا كان من الخمس الأوائل فى أية منطقة تلميذات فإنهن كن يستطعن أن يتقدمن للحاق بمدرسة حلوان الثانوية للبنات لتيسير جمعهن فى فصل واحد والعناية بهن بصفة خاصة ، وكن يقبلن بالقسم الداخلى بالمجان ويعفين من الرسوم الإضافية ومن ثمن الكتب المقررة .

التعليم الثانوى النسوى :

كانت بداية هذا النوع من التعليم موجودة من قبل الثورة ، وكان الهدف منها إعداد الفتاة المثقفة التى تستطيع إدارة منزلها بأسلوب حديث ، كما تهدف إلى إتاحة الفرصة لبعض خريجاتها للالتحاق بالمعاهد العليا المناسبة .

وامتمت الدراسة بهذه المدارس فى فرقتها الثلاث بالقرآن الكريم والدين واللغة العربية واللغة الأجنبية الأولى والتاريخ والجغرافيا والمجتمع العربى والعلوم وقواعد الصحة والتمريض وتربية الطفل والرياضة العملية والرسم والأشغال الفنية والتدبير بما فيه الفلاحة وأشغال الإبرة والموسيقى والتربية البدنية .

كذلك أتيح لطالبات الفرقتين النهائيتين اختيار ثلاث مواد من المواد الخمس الآتية لدراستها بجانب المواد الثقافية السابق ذكرها :

تدبير منزلى وفلاحة - أشغال الإبرة - رسم وأشغال فنية - موسيقى - لغة أجنبية ثانية

لكن هذا النوع تمت تصفيته بدءا من العام ١٩٦٤/٦٣ على أساس توحيد التعليم بين البنين والبنات ، واحتلت الدراسات النسوية كمجال من المجالات العملية يمكن أن تختارها الطالبة ، ضمن اختيارات أخرى عملية (زينب محرز ، ص ١٢٤) .

إعداد المعلمات :

عانى مجال إعداد المعلم فى مصر عبر عقود عدة من التعدد المتطرف ، فالتعددية مصطلح " حسن السمعة " ، وخاصة فى وقتنا الراهن ، لكن كان تطبيقه متطرفا بمعنى أن وجدنا المدارس تحفل كل منها بدرجات علمية ومهنية شتى أفقدت مجتمع المعلمين التوافق المنشود ، والتشارك فى أساسيات التكوين

والإعداد ، وهذا بدوره انعكس على الأداء داخل المدرسة ، فضلا عن صور من التنازع والعراك .

وتمكن مسؤولو التعليم منذ عام ١٩٥٢ من توحيد نظام إعداد معلمى ومعلمات التعليم الابتدائى ، باسم مدارس المعلمين والمعلمات والخاصة . وفى عام ١٩٥٧ سميت باسم دور المعلمات العامة والريفية ، وجعل الالتحاق بها بعد الحصول على الإعدادية ، كما جعلت مدة الدراسة بها ثلاث سنوات رفعتها إلى أربع عام ٦٢/٦١ ، ثم إلى خمس عام ٦٣/٦٢ ، وأتيح للمتخرجات فيها فرص إكمال تعليمهن فى مستوى أعلى ، حيث فتح أمام المتميزات منهن باب الالتحاق بكليات المعلمين والمعلمات (المرجع السابق ، ص ١٣٣) .

تعليم البنات تحت قبة الأزهر :

وقد ظل الأزهر طوال قرونه السابقة قاصرا على تعليم البنين دون البنات ، ثم صدر قرار نائب رئيس الجمهورية رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ بإنشاء معهد أزهرى للفتيات على أساس أن يشمل المراحل التعليمية الثلاث السابقة على المرحلة العالية :

١- القسم الابتدائى ، ويسمى باسم قسم تحفيظ القرآن الكريم ، وتشمل ستة صفوف دراسية .

٢- القسم الإعدادى ، ويشمل أربعة صفوف دراسية .

٣- القسم الثانوى ، ويشمل أربعة صفوف .

ويعد المعهد الناجحات من تلميذاته " لمثل الأغراض التى تعد لها المعاهد الأزهرية تلاميذاها " ، كما جاء فى المادة الثانية ، ومن ثم تحددت هذه الأهداف فى :

- تربية الفتاة المسلمة تربية شاملة صالحة من النواحي الروحية والخلقية والجسمية والعقلية والقومية والاجتماعية .

- الكشف عن قدرات الفتاة المسلمة واستعداداتها وميولها وتوجيهها وتنميتها بما فيه صالحها وصالح العالم الإسلامي والوطن العربي الذي تعد له .

- تزويد الفتاة المسلمة بقدر واف من العلوم الدينية والعربية ومن الدراسات الثقافية والفنية والعملية ومن الاتجاهات وأنماط السلوك التي تكفل لها تنشئة إسلامية عربية صالحة تمكنها من خدمة الإسلام وتراثه والحضارة العربية ومن الربط بين الدين والحياة والعقيدة والسلوك ، مع الحرص على تلاوة القرآن الكريم وحفظه وتجويده وفهمه .

- تهيئة الفتاة المسلمة لتكون زوجة وأما وربة بيت صالحة .

- إعداد الفتاة المسلمة لشق طريقها في الحياة مزودة بما يلزمها من خبرة وتنقيف .

- إعداد الفتاة المسلمة التي تمكنها استعداداتها وقدراتها لمواصلة الدراسة في مراحل التعليم الجامعي التي يشملها الأزهر وفي غيرها من المراحل المناظرة خارج الأزهر .

كما نصت المادة الرابعة من القرار على أن " تنظم رعاية اجتماعية كاملة لتلميذات المعهد ، ونظام إيواء للمغتربات منهن بالمجان في مبنى خاص تتحقق فيه كل أسباب الرعاية .

وفيما بعد ، أصبح كل قسم من هذه الأقسام مرحلة مستقلة لها مدارسها .

كذلك فقد أنقصت مدة الدراسة بالتعليمين الإعدادي ، والثانوي لتصبح مماثلة للتعليم المدني ، حيث كان قد لوحظ تناقص تدريجي في الإقبال على التعليم الأزهرى ، لما كانت عليه مدة الدراسة من طول ، مع ما ترتب على هذا من بعض خلل نتيجة للحرص على الجميع بين مناهج التعليم المدني ، ومناهج التعليم الدينى ، في نفس المدة الزمنية .

ما بعد الثورة حتى عام ١٩٨١

استمرت نسبة الإناث فى التعليم الابتدائى فى فترة السبعينيات أقل من نسبة الذكور ، وخاصة فى الريف المصرى ، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل اجتماعية تتعلق ببعض تقاليد فى الأسرة الريفية فى هذه الفترة ، قد تحجم معها أحيانا عن إرسال بناتها إلى المدرسة أو لا تشجع على استمرارهن فى الدراسة ، من ذلك أيضا أن تاريخ التحاق الفتيات بالتعليم فى مصر حديث نسبيا ، ومع ذلك فقد قفز عدد الإناث كثيرا فى التعليم الابتدائى بوثبات كبيرة منذ ثورة ١٩٥٢ .

ففى عام ١٩٥٣ كان عدد البنات فى التعليم الابتدائى لا يتجاوز نصف مليون تلميذة ، بنسبة لا تتجاوز ٣٧,٧ % من جملة تلاميذ المرحلة ، وبعد عشر سنوات ، وفى سنة ١٩٦٣ بلغ عدد البنات فى المرحلة الابتدائية حوالى مليون وربع المليون فتاة ، وازدادت نسبتهم زيادة بسيطة فبلغت ٣٨,٧ % من جملة تلاميذ المرحلة (المرأة والتعليم ، ص ٢٤) .

وفى سنة ١٩٧٨/٧٨ ، بلغ عدد البنات فى التعليم الابتدائى حوالى مليون وسبعمائة ألف ، نسبتهم حوالى ٤٠ % من جملة تلاميذ المرحلة . ولكن الذى يلفت النظر أن نسبة الزيادة بين سنتى ١٩٧٨/٥٣ كانت أعلى كثيرا للإناث عنها للذكور ، فقد بلغت نسبة الزيادة ٢٢٣ % للبنات ، ولم تتجاوز ١٩٩ % للبنين .

أما بالنسبة للتعليم الإعدادى ، فقد كانت نسبة البنات فيه حوالى ٢٠ % من جملة تلاميذ المرحلة سنة ٥٣ / ١٩٥٤ ، وارتفعت هذه النسبة إلى حوالى ٣٠ % سنة ٦٣ / ١٩٦٤ ، وإلى حوالى ٣٤ % سنة ٧٣ / ١٩٧٤ ، ثم إلى حوالى ٣٧ % سنة ٧٨ / ١٩٧٨ .

ويلفت النظر أيضا أن نسبة الزيادة فى عدد البنات بهذه المرحلة كانت أكبر بكثير من نسبة الزيادة فى عدد البنين ، فقد ازداد عدد الفتيات فيما بين سنة ٥٣

١٩٥٤ / ، وسنة ٧٨ / ١٩٧٩ بنسبة ٦٨٢ % ، بينما زاد عدد البنين في نفس
لفترة بنسبة ٢٥١ % فقط (المرجع السابق ص ٢٦) .

وبالنسبة للتعليم الثانوى ، نلاحظ ارتفاع نسبة البنات إلى جملة المقيدين
فى التعليم الثانوى فى مصر من ١٤ % سنة ٥٣ / ١٩٥٤ إلى ٢٧,٨ % سنة
٦٣ / ١٩٦٤ ، ثم من ٣٢,٨ % سنة ٧٣ / ١٩٧٤ إلى ٣٦ % سنة ٧٨ /
١٩٧٩ .

ومن الملاحظ فى هذه الفترة كذلك ، ، الارتفاع الكبير فى عدد المقيدات
فى التعليم الثانوى خلال الفترة نفسها ، وفى سنة ٥٣ / ٥٤ لم يتجاوز عدد
الفتيات فى التعليم الثانوى العام ١٣ ألف طالبة ، ازداد إلى ٣٩ ألف طالبة سنة
٦٣ / ١٩٦٤ ، أى تضاعف عددهن حوالى ثلاثة أضعاف ، ثم عاود زيادته
ليصل إلى حوالى ١٠٦ ألف طالبة سنة ٧٣ / ١٩٧٤ ، ثم ارتفع إلى حوالى
١٦٠ ألف طالبة سنة ٧٨ / ١٩٧٩ . وفى نفس الفترة ، أى بين سنتى ٥٣ /
١٩٥٤ ، و ٧٨ / ١٩٧٩ ، كانت نسبة الزيادة فى عدد الفتيات تصل إلى حوالى
١١٤٠ % ، بينما لم تتجاوز ٢٥٩ % للفتيان (المرجع السابق)

ومن طريف ما يذكر ، أن استقرار نتائج الامتحانات يشير فى معظم
السنوات على أن الفتيات كن يحرزن مستوى من النجاح فى امتحان الثانوية
للعامه أفضل من البنين ، وفى سنة ٧٥ / ٧٦ ، كانت النسبة ٦٥,٩ % للبنات ،
و ٦١,١ % للبنين ، وفى سنة ٧٨ / ٧٩ ، كانت ٦١,٦ % للبنات و ٥٧,٠ %
للبنين (المرجع السابق ، ص ٣١) .

ولم يختلف الأمر عن ذلك الاتجاه فى التعليم الفنى ، وفى سنة ٥٣ /
١٩٥٤ كان عدد الفتيات فى هذا النوع من التعليم لا يتجاوز ٣٦٠٠ طالبة ،
ارتفع فى سنة ٧٨ / ٧٩ إلى حوالى ١٨١ ألف طالبة بنسبة زيادة قدرها ٤٨٨٢
% ، أما بالنسبة للبنين فقد بلغت نسبة الزيادة ٣٠٠٦ % (المرجع السابق)

فإذا ما جئنا إلى عمل المرأة بمراحل التعليم قبل الجامعي ، فسوف نجد ما يأتي :

فى المرحلة الابتدائية تطورت نسبة المرأة فى مهنة التدريس من ١٦ % سنة ١٩٥٢ / ٥١ إلى ٣٩ % سنة ١٩٦٢ / ٦١ ، إلى ٥٣ % سنة ١٩٧٢ / ٧١ إلى ٥٧ % سنة ١٩٧٩ / ٧٨ .

وفى المرحلة الإعدادية تطورت نسبة الوظائف التى تشغلها المرأة فى مهنة التدريس من ٢٠ % سنة ١٩٦٢ / ٦١ إلى ٢٩ % سنة ١٩٧١ / ٧٠ ، إلى ٣٦ % سنة ١٩٧٨

وفى معاهد إعداد المعلمين والمعلمات تطورت هذه النسبة من ٣٣ % سنة ١٩٥٢ / ٥١ إلى ٣٨ % سنة ١٩٧٢ / ٧١ ، إلى ٣٩ % سنة ١٩٧٩ / ٧٨ . وفى التعليم الثانوى العام تطورت نسبة الوظائف التى تشغلها المرأة فى مهنة التدريس من ١٣ % سنة ١٩٥٢ / ٥١ إلى ٢٧ % سنة ١٩٧٩ / ٧٨ (المرجع السابق ، ص ٩٣) .

وفى دراسة للمركز القومى للبحوث التربوية ، بالاشتراك مع البنك الدولى عام ١٩٨١ سجلت مقارنة بين الذكور والإناث بينت من خلالها استمرار انحياز التعليم إلى الذكور ، إذ انخفضت نسب تعليم الفتيات بصفة عامة وفى الريف بصفة خاصة ، وفى المرحلة الأولى من التعليم بلغت نسبة الاستيعاب بين الذكور فى المدن الحضرية ٩٤ % ، وانخفضت بين الإناث إلى ٨٦ % ، بينما بلغت فى الريف ٧٥ % للذكور ، وبين الإناث ٤٦ % ، وتقل هذه النسب بصورة ملحوظة فى الأراضى المستصلحة (التعليم غير النظامى ص ٢٦) .

وبالإضافة على هذه النسب المنخفضة للإناث فى جميع مراحل التعليم ، هنالك انخفاض ملحوظ فى فرص عمالة النساء فى القطاع الحديث ، إذ أنها لم تتجاوز ١٤ % من السكان فى سن العمل (١٢ - ٦٤ سنة) ، وهذا يرتبط

ارتباطا مباشرا بانخفاض نسب تعليم الفتيات وارتفاع نسب تسربها ، مما أدى إلى نسبة مرتفعة للأمية بين النساء (٧١ %) نتيجة سيطرة بعض العادات والتقاليد التي تنادى بأن المرأة مقامها في البيت فقط ، وأن دورها في الحياة لا يحتاج إلى التعليم والتدريب .

وبالنسبة لأعداد المعلمات مقارنة بأعداد المعلمين ، فتشير إليه الجداول التالية :

ففي التعليم الابتدائي ، في الفترة من ١٩٥٣/٥٢ إلى ١٩٧١/٧٠ نجد التالي (المسح الشامل ، ص ١٦٩) :

جدول رقم (٢)

يبين نسبة المعلمات في التعليم الابتدائي في الفترة من ٥٣/٥٢ - ١٩٧١/٧٠

العام الدراسي	المعلمون	المعلمات	نسبة المعلمات
١٩٥٣/٥٢	٤٠٢٩٣	١٢٢١١	% ٢٣,٦
١٩٦١/٦٠	٤١٧٧٥	٢٥٩١٣	% ٣٨,٣
١٩٧١/٧٠	٤٦٣٨١	٥٢٢٥٦	% ٥٢

فهناك تصاعد واضح في نسبة الإناث ، واتجاه إلى تضيق الفجوة ، إلى درجة أن تفوقت في نهاية الفترة على نسبة الذكور .

و في التعليم الإعدادي تطورت نسبة المعلمات إلى المعلمين منذ عام ٥٣/٥٤ حتى العام ١٩٧٦/٧٥ على النحو التالي (المرجع السابق ، ص ٢٧٣) :

جدول رقم (٣)

يبين نسبة المعلمات في التعليم الإعدادى منذ عام ٥٤/٥٣ - ١٩٧٦/٧٥

العالم الدراسى	المعلمون	المعلمات	نسبة المعلمات
٥٣/٥٤	٨٨٠٢	١٣٤٤	% ١٣,٣
٥٦/٥٥	١٣٣١٨	٢٧٠٠	% ١٦,٨
٦١/٦٠	١١٣٤٦	٢٧٧٩	% ١٩,٧
٦٦/٦٥	١٦٩٧٢	٤٦٥٤	% ٢١,٥
٧١/٧٠	٢٠٤٩٨	٧٤١٧	% ٢٦,٥
٧٦/٧٥	٢٣٠٧٢	١١٤٩٩	% ٣٣,٣

أما هذه الأعداد والنسب في التعليم الثانوى ، في الفترة من عام ٥٣/٥٢ حتى عام ٧٦/٧٥ ، فقد وصلت إلى ما يلى (المرجع السابق ، ص ٢٧٤) :

جدول رقم (٤)

يبين نسبة المعلمات في التعليم الثانوى في الفترة من ٥٣/٥٢ - ١٩٧٦/٧٥

العالم الدراسى	المعلمون	المعلمات	نسبة المعلمات
٥٣/٥٢	٧٣٧٩	٩٢٣	% ١١,٢
٥٦/٥٥	٧١٦٢	١٠٧٦	% ١٣
٦١/٦٠	٧٥٥٠	١٥٥٥	% ١٧
٦٦/٦٥	٨٣٣٤	٢٧١٧	% ٢٤,٦
٧١/٧٠	١٠٤٤٦	٣٥٨٦	% ٢٥,٥
٧٦/٧٥	١١٩١٨	٤٥٣٢	% ٢٧,٥

المدرسة ذات الفصل الواحد :

من الغريب حقا أن المصادر التي أشارت على هذه الصيغة تحدثت في سنة للنشأة ، فالمسح الشامل للمركز القومي للبحوث الاجتماعية يرجعها إلى العام ١٩٦١/٦٠ مشيراً في تقريره (ص ١٧٨) أنه تم إنشاء سبع مدارس في ذلك العام في منطقة الإسماعيلية التعليمية ، وإن أسماها " بمدارس المعلم الوحيد " ، وأنشأت الوزارة في عام ١٩٧٠ / ٦٩ ما يقرب من ١٠٠ مدرسة من المدارس الابتدائية ذات الفصل الواحد في القرى والنجوع ، وبذلك فقد كانت ضمن صيغة التعليم النظامي .

لكن التقرير يؤكد على أن التطبيق الفعلي للمدرسة ذات الفصل الواحد لم يبدأ إلا عام ١٩٧٦ / ٧٥ كصيغة مناسبة لمواجهة لاحتياجات الأطفال التعليمية في المناطق ذات التجمعات السكانية المحرومة لبعدها عن العمران وعن المدارس النظامية ، حيث لا يكفي عدد المعلمين لفتح مدرسة نظامية ، وذلك بناء على توصية من المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي كصيغة للتعليم غير النظامي .

وكانت هذه المدرسة تهدف إلى المساهمة في سد منابع الأمية من خلال :

١- إتاحة الفرصة لتعليم المعلمين (٦-٨) ، والذين لا يجنون أي مدرسة نظامية في منطقتهم السكنية .

٢- إتاحة الفرصة لمواصلة التعليم لتلاميذ المدرسة النظامية .

وقد قام بإنشاء مدارس الفصل الواحد على عدة قواعد ، هي (التعليم غير

النظامي ٧٣ ص ٠٠٠) :

- مشاركة الدولة والأهالي في إنشاء هذه المدارس وتجهيزها .

- تكون الأولوية في إنشاء هذه المدارس في العزب والكتفور والنجوع

والقرى قليلة السكان ، وأماكن تجمع البدو ، وغيرها من الأماكن

المحرومة من الخدمات التعليمية .

- ربط هذه المدارس بمدارس نظامية ، بحيث يشرف ناظر المدرسة الأم أو من ينوب عنه على العمل في المدرسة ذات الفصل الواحد .
 - منح مكافآت مجزية للقائمين على هذه المدارس .
 - فتح القنوات بين هذه المدارس والمدرسة الأم بما يمكن من نقل التلميذ إليها إذا ما بلغ مستواه التعليمي حدا ملائما وتيسرت سبل الانتقال .
 - تنقسم المدرسة إلى ثلاث حلقات تجمع الأولى الصفين الأول والثاني ، والثانية الثالث والرابع ، والثالث ، الخامس والسادس ، وينتقل التلاميذ من حلقة إلى أخرى حسب نجاحهم في الامتحانات التي تعقد مرتين سنويا .
 - أن يستعان مؤقتا بكتب المرحلة الابتدائية النظامية إلى حين تأليف كتب مناسبة للمدرسة .
 - تدرس هذه المدرسة المقررات القائمة حاليا بالمدرسة الابتدائية النظامية.
 - تقديم وجبات غذائية جافة لتلاميذ هذه المدارس متى كان نظام التغذية معمولاً به في المحافظة .
 - أن يتم فتح هذه المدارس على أساس أن تجمع ذكورا وإناثا ، وأن يتاح تنظيم أكثر ممن مستوى تعليمي أو حلقة تعليمية في الحجرة الدراسية الواحدة .
- وعند دراسة هذه التجربة تبين أن :
- بلغ عدد المدارس في العام الدراسي ٧٩ / ١٩٨٠ ، بلغ ٢٥٢١ مدرسة بها ٦٦ ألف طالب .
 - توزع بيان هذه المدارس النحو التالي : ٣٧% من هذه المدارس وتعمل في مباني المدارس النظامية و ٥٣% في المساجد ، و ١٠% في أكواخ .

- ١٢ % من هذه المدارس كان يعمل في حجرة واحدة و ٥ % في حجرتين .

- ٧٨ % من هذه المدارس لا يوجد بها مياه ، و ٧٥ % لا يوجد بها كهرباء .

وفى العام ١٩٨٢/٨١ ، بلغ عدد بنات الابتدائى ١٩٤١٢٦٠ من جملة قنرها ٤٧٤٨٤١٤ بنسبة قنرها ٤٠,٩ % ، أصبحت على التوالى فى العام ٨٢ /١٩٨٣ : ٢٢٥٥٧٨٢ ، من جملة ٥٣٤٩٥٧٩ ، بنسبة قنرها ٤٢ %
أما فى الإعدادى ، فقد تطورت هذه الأرقام على التوالى من ٦٣٥٩٣٧ من جملة ١٦٥٢٩٤٩ بنسبة ٣٨,٤ % ، إلى ٧٤٦٩٨٥ من جملة ١٨٩٤٤١٩ بنسبة قنرها ٣٩,٤ %

وفى الثانوى للعام من ١٨٦١١٩ من جملة ٥٠٧١٥٩ ، بنسبة ٣٦,٧ % ، إلى ٢٠٠٤٧٤ من جملة ٥٤٢٢٢٧ بنسبة قنرها ٣٧ %
وفى الثانوى الفنى من ٢٦٧٢٠٤ من جملة ٧٠١٩٠١ ، بنسبة ٣٨ % ، إلى ٢٩٣٩١٣ ، من جملة ٧٥٩٦٦٦ ، بنسبة قنرها ٣٨,٧ %
أما فى دور المعلمين والمعلمات ، فقد تطورت من ٢٩٦٥٧ من جملة ٥٧٣٥٥ ، بنسبة ٥١,٧ % ، إلى ٣٩٤١٤ ، من جملة ٧١٥٤٥ ، بنسبة قنرها ٥٥ %

منذ التسعينيات

فى العام ٩٠ / ١٩٩١ بلغ عدد الطالبات فى الحضانه ورياض الأطفال ٩٦٧٤٩ من جملة ١٩٨٧٤٢ بنسبة ٤٨,٧ %

وفى الابتدائى : ٢٨٧٠٢٥٦ من ٦٤٠٢٤٧٢ ، بنسبة ٤٤,٨ %

وفى الإعدادى : ١٥٦٠٩١٣ من ٣٤٩٧٧٩٩ ، بنسبة ٤٤,٦ %

وفى الثانوى العام : ٢٣٨٣٢٤ من ٥٧٦٤٣٥ ، بنسبة ٤١,٣ %

وفى التعليم الفنى : ١٦٧٦٦٠ من ١٠٢٦١٥٩ ، بنسبة ١٦,٣ %
وداخل هذا النوع من التعليم نجد أن عدد البنات يتفوق على عدد البنين ،
فقد بلغ عدد الطالبات ٢٩٨٦١٨ ، من جملة ٤٢١٦٨٦ ، بنسبة ٧٠,٨ %
ثم بلغت جملة الطالبات فى جميع مراحل وأنواع التعليم قبل الجامعى عام
١٩٩٢/١٩٩١ (٥٤٢٣١٧٨) من جملة عامة قدرها (١٢١٠١٨٤٦) ،
بنسبة قدرها ٤٤,٨ % ، وأصبحت فى العام ٢٠٠٢/٢٠٠١ (٧٣٠٥٣٤٢) من
جملة عامة (١٥٣٥١٥٤٠) ، بنسبة ٤٧,٦ % ، مما يشير إلى اتجاه واضح
نحو تضيق الفجوة (وزارة التربية ، الإدارة العامة للمعلومات) .
ويشكل التعليم الزراعى أوسع فجوة بين تعليم البنين وتعليم البنات لصالح
البنين ، وكذلك الصناعى ، ففى العام ٢٠٠٢/٢٠٠١ بلغ عدد الطالبات فى
الزراعى ٤٦٣٤٠ والبنون ١٧٨٩٧١ ، وفى الصناعى بلغ عدد البنات
٣٢٠٢٤١ بينما البنون ٦١٣٦٣٤

والتعليم التجارى هو الوحيد الذى تفوقت فيه البنات على البنين عدداً ، فقد
بلغ عددهن ٦٢٥٩٣٠ ، بينما البنون ٣٦٤٢٩٢
ومن الملاحظ أيضاً تزايد نسب القيد بالنسبة للبنات ، فقد كانت ٩٣,٤٨ ،
والبنون ١٠١,٥٠ عام ١٩٩٧/١٩٩٦ ، فأصبحت النسبتان على التوالى :
٩٥,٠٤ ، و ١٠١,٤٥ عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ فى التعليم الابتدائى .
أما فى الإعدادى فقد بلغت هذه الأرقام على التوالى : ٧٤,٣١ ، ٨٠,٦٦ ،
٩٤,٨٨ ، ١٠١,٨٥

وفى الثانوى : ٥٥,٨٥ ، ٦١,٠٤ ، ٧٠,٠٤ ، ٧٣,٢١
فالطفرة واضحة فى كل من التعليمين الإعدادى والثانوى مما يشير إلى أن
الكثرة من البنات كن يكتفين بمرحلة التعليم الابتدائى ، فأصبحن الآن أكثر
توجهاً إلى استكمال بقية مراحل التعليم .

وبالنسبة لمعدلات الاستيعاب فى المرحلة الابتدائية ، نجد أن معدل التغير من عام ٩٢/٩٣ إلى عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ هو ١٦,٧٨ ، حيث تطورت نسبة استيعاب الفتيات من ٧١,٠٧ % فى العام الأول ، وأصبحت ٩٠,٥ % فى العام الثانى ، أى بزيادة قدرها ١٩,٤٣ % وفى إحصاء عام ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ ، نجد تفاوتاً بين المحافظات فى نسبة البنات فى كل مرحلة تعليمية:

ففى ما قبل للتعليم الابتدائى ، نجد أن أعلى محافظة فى هذه النسبة هى بور سعيد ، حيث بلغت ٤٩,١٢ % ، تليها القاهرة بنسبة ٤٨,٩٢ % أما أقل محافظتين ، فهما : سوهاج ، بنسبة ٤١,٧٩ % ، تليها قنا بنسبة ٤٤,٥٥ % وفى التعليم الابتدائى ، كانت أعلى النسب فى كفر الشيخ ، حيث بلغت النسبة ٤٩,٥٤ % ، تليها محافظة الدقهلية ، حيث بلغت ٤٩,٢١ % أما أقل محافظتين فهما : مطروح ، حيث بلغت النسبة ٤٢,٠٤ ، تليها المنيا بنسبة ٤٢,٩١ %

وفى التعليم الإعدادى ، كانت أعلى المحافظات دمياط ، بنسبة ٥٢,٠٢ % ، تليها الدقهلية ، بنسبة ٥٠,٨٢ % أما أقلها ، فكانت الوادى الجديد بنسبة ٣٥,٩١ % تليها المنيا بنسبة ٣٩,٤٠ % وفى التعليم الثانوى العام ، كانت أعلى محافظة دمياط بنسبة ٥٧,٧٤ % ، تليها بورسعيد ، بنسبة ٥٥,٨٣ % أما أقلها فكانت أسيوط ، بنسبة ٤٢,٦٨ % ، تليها سوهاج ، بنسبة ٤٣,٢٨ %

ويكشف الإحصاء الخاص بالعام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ عن أن نسبة قيد الإناث ليست واحدة على مستوى المحافظات ، حيث أن مؤشر التكافؤ (الذى يعكس عدد الطالبات الملتحقات بالتعليم الابتدائى بالنسبة للطلاب) يشير إلى أن التحاق الطلاب بالتعليم الابتدائى يفوق الطالبات فى جميع المحافظات على وجه التقريب ، وإن كان مؤشر التكافؤ مرتفعاً فى بعض المحافظات مثل مدينة

الأقصر وكفر الشيخ (٩٩) ، والغربية ، والدقهلية (٩٦) ، والقاهرة (٩٥) ، مما يعنى ضيق الفجوة بين أعداد الملتحقين من الطلاب والطالبات ، وينخفض مؤشر التكافؤ فى بعض المحافظات الأخرى مثل المنيا (٧٩) ، ومطروح (٧٤) ، وبنى سويف (٨٠) ، والفيوم (٨٢) ، وأسيوط (٨١) ، مما يعنى أن اتساع الفجوة بين أعداد الطلاب والطالبات الملتحقين فى هذه المحافظات • ويتزايد عدد البنات المتسربات من المدرسة الابتدائية من الصف الأول إلى الصف الخامس كما تشير على ذلك إحصاءات عام ١٩٩٧/٩٦ ، فقد كان عدد المقيدات فى الصف الأول ٦٦٩٢٧٢ طالبة ، تسربت منهن ٤١٤ ، بنسبة قدرها ٠,٠٦ % ، إذا بعدد المقيدات يصبح ٣٤٣٦٩٧٢ فى الصف الخامس ، تسربت منهن ٢١٣٥١ ، بنسبة قدرها ٣,٢٩ %

وفى التعليم الإعداى ، بلغت نسبة القيد ٨١ % للبنات ، وللبنين ٨٨ % ، فى العام ٩٥/٩٤ ، ثم زادت فبلغت ٩٥ % و ٩٩ % على التوالى فى العام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ .

وتشير الإحصاءات إلى تحسن الوضع على مستوى المحافظات ، حيث وصل مؤشر التكافؤ فى بعض المحافظات إلى أكثر من ١٠٠ ، مثل دمياط ، والدقهلية ، مما يؤكد زيادة البنات على البنين ، وتبلغ قيمة المؤشر (١٠٠) أو ما يقرب من ذلك فى محافظة الغربية (١٠٠) ، والشرقية (٩٧) ، والقاهرة (٩٦) ، مما يشير على قدر من التقارب بين النوعين •

ومع ذلك نلاحظ انخفاض مؤشر التكافؤ فى بعض المحافظات ، مثلما حدث فى مطروح (٥٥) ، والمنيا (٧٢) ، وبنى سويف (٧٤) ، والفيوم (٧٦) ، ويترتب على ذلك اتساع الفجوة النوعية التى وصلت إلى ٤٥ % فى مطروح ، وفى كفر الشيخ ١ % ، وتتلاشى فى الغربية • وتشير الإحصاءات كذلك إلى :

انخفاض ملحوظ فى نسب التسرب فى المدرسة الابتدائية بنينا وبنات ، حيث بلغت اثنى حد لها عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ (٠,٨٤ %) ، بعد أن كانت (٣,٨٥ %) فى العام ١٩٩٢/٩١ .

وبالنسبة للبنات انخفضت نسبة التسرب بينهن فى المرحلة نفسها لتصل إلى اثنى حد لها ، حيث بلغت (٠,٥٣ %) فى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ ، بعد أن كانت (٦,٥ %) فى العام ١٩٩٢/٩١

وانخفضت أيضا نسبة التسرب فى مرحلة التعليم الإعدادى حيث بلغت ٣,٥٤ % فى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ ، ونتيجة للاهتمام بتعليم الإناث انخفضت نسبة تسربهن إلى ٣,٠٠ % فى نفس العام ، بعد أن كانت ٩,٩١ % فى عام ١٩٩٢ / ٩١

تجارب فى تعليم الإناث :

أ - مشروع مدارس الفصل الواحد :

إذا كانت مصر قد عرفت ، كما أشرنا مدارس الفصل الواحد منذ أول الستينيات ، إلا أن هذه الصيغة التى ظهرت فى التسعينيات قد اختلفت فى توجهها ووظيفتها ، وهذا ما نلاحظه عند إنشاء المدارس ذات الفصل الواحد بالقرار الوزارى رقم ٣٥٥ لسنة ١٩٩٣ . وقد استهدفت الخطة الخمسية الثالثة إنشاء عدد ٣٠٠٠ مدرسة مع نهاية العام الدراسى ١٩٩٧/٩٦ ، موزعة على القرى والنجوع ، بهدف تقديم الخدمات التعليمية النظامية للفتيات (٨-١٥ عام) غير الملتحقات بالمدارس أو ممن التحقن وتسربن منه فى تلك المناطق المحرومة ، وقد تم تنفيذ عدد ١٥٩٤ مدرسة حتى عام ١٩٩٧ / ٩٦ ، وقر تنفيذ إنشاء ٣٠٠٠ مدرسة فى الخطة الخمسية الرابعة (١٩٩٨/٩٧ - ٢٠٠١ / ٢٠٠٢) (تقرير تقييم سياسات ٠٠٠ ص ٣١)

وبالرغم من أن هذا النوع من المدارس يقدم للإناث فرصة التعليم الابتدائي إلا أنها تتصف بمجموعة من الأهداف تميزها عن غيرها من مدارس التعليم الابتدائي التقليدية ، يمكن إيجازها فيما يلي :

- تمكين الفتاة من الإسهام فى مشروعات التنمية الشاملة .
- إكساب المهارات والخبرات العملية الملائمة فى المجالات المهنية .
- تنمية المهارات البيئية من خلال اكتشاف الميول والبرغبات بتوفير فرص الاختيار من بين المشروعات فى ضوء الإمكانيات المتاحة والمتوافرة بأثمان مناسبة وتكاليف بسيطة ، هذا إلى جانب تنمية مهارات التسويق واقتصاديات الأسرة .

وفيما يتصل بإدارة فصول هذا النوع من التعليم ، تم عن طريق ثلاث مدرسات ، اثنتين منهن للمواد الثقافية (إحداهما للصفوف الثلاثة الأولى والأخرى للصفين الرابع والخامس) والثالثة للمواد المهنية ، وقد تم تزويد المدارس بأجهزة علاوة على عدد ١٢ دليل معلم للتدريبات المهنية والمشروعات الإنتاجية .

وقد تطورت أعداد مدارس الفصل الواحد والتلميذات من عام ١٩٩٣/٩٢ من ٨١٤ مدرسة بها ٢٩٢٦ ، بكثافة فصل ٣,٦ إلى ١٥٩٤ مدرسة بها ٢٤١٤٤ دارة ، بكثافة فصل قدرها ١٥,١ عام ١٩٩٧/٩٦ .

ولا تعكس أرقام الكثافة تدهورا ، إذ كانت المدرسة تضم فى البداية الصف الأول الابتدائي فقط (المرجع السابق ، ص ٣٢) .

ب - مشروع مدارس المجتمع :

بدأت فكرة مدارس المجتمع فى عام ١٩٩٢ بالتعاون بين منظمة اليونيسيف ووزارة التربية والتعليم ، لإنشاء مدارس فى بعض محافظات الصعيد ، مع التركيز على المناطق التى تزيد فيها مقاومة تعليم الفتيات ، وتركزت أهداف

هذا المشروع على أساس مشاركة الأهالي في توفير مكان الدراسة ، ويمكن
ليجاز أهداف هذا المشروع فيما يلي :

- تحقيق التعليم للجميع .
- توفير أساس قوى لبرنامج تعليمي يركز على البنات .
- إعداد مدارس مجتمع مرادفة مع الاحتياجات المحلية .
- تعميق الرغبة لدى الفتاة في الحصول على المعرفة والتزود بالمهارات العملية .
- تحديد العوامل الأساسية التي تدفع بالفتاة إلى المشاركة في المناشط الحياتية .

وتختلف إدارة الفصل في مدارس المجتمع عن مدارس الفصل الواحد في كون أن مدارس المجتمع تستوعب دفعة واحدة من التلميذات تستمر في التعليم مدة ويدير المدرسة عدد الميسرات ، يتم تكريهن قبل استلام عملهن ، ويشترط أن تكون الميسرة من منطقة مدارس المجتمع (المرجع السابق ، ص ٣٢)
وفى المؤتمر القومي الثالث للمرأة المصرية (المنوفية ١٩٩٨) جاءت توصيات تؤكد على :

- ١- ضرورة استيعاب من هن في سن الإلزام من الإناث في مدارس التعليم الأساسي .
- ٢- أن تقوم الهيئة العامة لمحو الأمية بتنظيم فصول محو الأمية للنساء وتطوير المناهج لتوعية المرأة بحقوقها القانونية والسياسية ، والارتقاء بمستوى معارفها الصحية والتربوية .
- ٣- قيام صناديق التنمية بالمحافظات ، والصندوق الاجتماعي للتنمية بدور إيجابى حاسم في تمويل الأسر ذات الدخل المحدود لتساعدهم في تعليم فتياتها واستكمالها .

٤- تقرير مزايا وظيفية ومهنية وإعفاءات من الرسوم للنساء اللاتي تمحى
• أميتهن

وفى العام ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ، جاء ما عرف بمبادرة تعليم الفتيات ، حيث تم إدراج خطة بذلك ضمن الخطة الخمسية الثانية للتنمية (٢٠٠٢/٢٠٠٣ - ٢٠٠٦/٢٠٠٧) ، وإدراج ميزانية له ، وتتلخص الأهداف العامة لمبادرة تعليم الفتيات فى " تحقيق التساوى بين البنين والبنات فى الالتحاق بالتعليم الأساسى بنهاية عام ٢٠٠٥ " (مبادرة تعليم الفتيات ، خطة تعليم البنات بمصر ٢٠٠٢- ٢٠٠٧) :

١- الارتقاء بجودة التعليم وإلحاق جميع الأطفال من الجنسين بتعليم جيد النوعية يداوى بين الإناث والذكور بحلول عام ٢٠١٥
وتحددت الأهداف الإجرائية للمبادرة ب :

١- خفض الفجوة النوعية بحلول عام ٢٠٠٧ بنسبة ٥٠% عن حجمها عام ٢٠٠٢ فى المحافظات السبع المستهدفة (وهى الأكثر احتياجا للدعم فى مجال تعليم الفتيات ، وهى البحيرة ، والفيوم ، وبنى سويف ، المنيا ، أسيوط ، سوهاج ، الجيزة) .

٢- إنشاء ٥١١٩ فصل لإلحاق ٥٠% من الفتيات خارج التعليم فى المرحلة العمرية من ٦ إلى ١١

٣- إنشاء ٤٠٧٩ فصل لإلحاق ٥٠% من الفتيات خارج التعليم فى المرحلة العمرية من ١١ إلى ١٤ سنة .

وقدر عدد الفتيات المستهدفات فى مبادرة تعليم الفتيات فى الفئة العمرية من ٦ إلى ١٤ سنة ب ٢٧١,١٢٣ فتاة ، من عام ٢٠٠٢ وحتى عام ٢٠٠٧ منهم ١٧٩,١٣٩ فتاة فى الفئة العمرية (٦-١١) بنسبة ٦٦% (٥١١٩) فصل دراسى ، و ١٠١,٩٨٤ فتاة فى الفئة العمرية (٦-١١) بنسبة ٣٤% (٤٠٧٩ فصل دراسى) .

وقد بدأت المبادرة بسبع محافظات وهي الأكثر احتياجا لتضييق الفجوة

التوعوية ، فى ضوء عدد من المؤشرات :

- ارتفاع معدلات أمية الإناث .
- الانخفاض النسبى لمعدلات الالتحاق للفتيات .
- الفجوة النوعية .
- ارتفاع نسب التسرب .

وقد حظيت المبادرة بدعم والتزام من جميع الأطراف المشاركة فى

التنفيذ :

- ١- المجلس القومى للطفولة والأمومة .
- ٢- مجموعة منظمات الأمم المتحدة ، وهى :
 - منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) . المنظمة الرائدة.
 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائى .
 - منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة .
 - صندوق الأمم المتحدة الإنمائى للمرأة .
 - منظمة العمل الدولية .
 - صندوق الأمم المتحدة للسكان .
 - البنك الدولى .
- ٢- الجهات الرسمية (١٨ وزارة) :
 - التربية والتعليم
 - التخطيط
 - المالية
 - التأمينات والشئون الاجتماعية . - الزراعة واستصلاح الأراضى .
 - البترول
 - التنمية المحلية . - الاتصالات والمعلومات .
 - النقل

- القوى العاملة والهجرة • - الأوقاف

- الصحة والسكان •

- الخارجية - شؤون البيئة

- الصناعة - الشباب

- الإعلام

- الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية •

٣- الجهاز المركزي للتعبئة العامة الإحصاء

٤- مركز المعلومات ودعم القرار •

٥- الجمعيات الأهلية :

- كاريتاس مصر - حواء المستقبل

- المرأة والمجتمع - جمعية الصعيد

وقد شكل المجلس القومي للطفولة والأمومة ورش عمل عكفت على دراسة الكثير من الدراسات والتقارير الخاصة بالقضية ، كما شكل مجموعة من ورش العمل والمتابعة في المحافظات السبع التي تم اختيارها ، ودار نشاط تلك الورش حول محورين (عفاف الغمري ، صص ٥٩ ، ٦١) :

أولهما : الكشف عن العوامل التي أدت إلى حرمان الفتيات من التعليم ، وتبين أنها تشمل (بعد المدارس المتاحة عن أماكن إقامتهن •

- ارتفاع تكلفة التعليم ، سواء الرسمية مثل المصروفات المدرسية ، أو غير الرسمية ، مثل الزي المدرسى ، والدروس الخصوصية ، والتغذية •

- انتشار عمالة الأطفال وتزايد العائد منها •

- عوامل اجتماعية وثقافية مثل الزواج المبكر ، والتمييز بين البنات والأولاد في الأسرة وتفضيل تعليم الأولاد •

- تواضع الإمكانات المادية فى المدارس ، وضعف الرعاية الصحية .

أما المحور الثانى ، فقد تضمن الكشف عن بعض ما تتميز به بعض المناطق الجغرافية فى هذه المحافظات ، حيث تبين (مى شهاب ، تعليم الفتيات فى مصر عام ٢٠٠٣ ، ص ١٤) :

= وجود بعض المناطق ذات طبيعة سكانية خاصة فى بعض قرى الفيوم تسودها أعراف وتقاليد ، وتضعف فيها السلطة الإدارية ، كما تقتصر للخدمات التعليمية ، ويندر بها تسجيل المواليد .

= وجود مناطق يسودها التعصب القبلى وانتشار عادة الثأر مما يجعلها غير مأمونة ، وتحول بين الفتيات وبين الذهاب إلى المدارس ، مثل أسيوط وسوهاج.

= يوجد تفاوت كبير بين المحافظات بالنسبة لدور الجمعيات الأهلية ، فبينما تتمتع بعض المحافظات مثل المنيا وأسيوط بنشاط غير عادى للجمعيات الأهلية فى مجال تعليم الفتيات ، تعاني هى الأخرى ، مثل الجيزة من قصور دور العمل الأهلى ، وضعف دور الجمعيات الموجودة .

هذا وقد توصلت مجموعة العمل إلى عدد من التوجهات الاستراتيجية ، مثل :

١- إتاحة مدارس جديدة " صديقة للبنات " ، على مسافات مأمونة للصغار

• منهن فى جميع التجمعات السكانية فى عموم البلاد .

٢- تحقيق مجانية التعليم الأساسى دون أى تجاوز أو تعلل .

٣- كسر المانع المالى لإقامة المدارس فى المجتمعات المحلية ، ولاتحقيق البنات بها ولاستمرارهن فيها .

٤- مناهضة التقاليد والتوجيهات الاجتماعية لتعليم البنات ، خاصة عدم قيدهن فى سجلات المواليد ، وزواجهن المبكر ، وتعزيز العائد الاجتماعى للتعليم .

٥- القضاء على جميع أشكال سوء المعاملة بالضرب أو أية شكل آخر من الأذى فى جميع المدارس

٦- تعبئة الجهود الأهلية التى أثبتت جدارة فى ميدان التعليم بالتضافر مع الدولة والقطاع الخاص والعائلات فى تقديم تعليم راق صديق للبنات .

٧- القضاء على أى تمييز ضد البنات فى المناهج والكتب وأساليب التعليم فى المدارس كافة .

٨- تحسين السياق المجتمعى لتعليم الفتيات ، مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات المجتمعية التى تتعدى النطاق الضيق لتعليم الفتيات وما لها من آثار إيجابية فى القضاء على حرمان البنات من التعليم الأساسى من أهمها :

١ التشديد على ضرورة تسجيل المواليد ، خاصة الإناث .

٢ مناهضة التمييز ضد الإناث فى التشغيل أو الاستغناء عنهن فى

العمل .

ثانيا - التعليم العالى والجامعى

ربما لا يحتاج تطور تعليم الإناث فى التعليم الجامعى والعالى إلى توقف طويل مثلما هو الأمر بالنسبة للتعليم ما قبل الجامعى ، فهذا التعليم السابق يضم بالفعل تعليما تؤمه الطالبات وحدهن ، وإن كان لا يختلف فى مضمونه عما يتعلمه الذكور فى المدارس الخاصة بهم ، لكن التعليم العالى ، وخاصة بعد عام ١٩٥٢ ، يكاد أن يكون " موحدًا " ، فجميع الطالبات يدرسن فى مختلف الكليات والمعاهد نفس ما يدرسه زملائهن الذكور ، ويخضعن لنفس القواعد واللوائح بحيث يمكن أن يعتبر الحديث الذى يخصص عن تعليم الفتيات وحدهن غير مبرر ، خاصة وأن قوانين القبول بمختلف المعاهد والكليات لا تفرق بين المتقدمين لها بناء على " النوع " ، باستثناء الكليات العسكرية ، وكذلك جامعة

الأزهر التي ما زالت الفتيات فيها يدرسن في كليات خاصة بهن منفصلات عن البنين .

ولقد كانت بداية التحاق البنات بالدراسة النظامية بالجامعة المصرية عام ١٩٢٩ ، وبصورة تكاد أن تكون " خلسة " فيما روى أحمد لطفى السيد فى قصة حياته ، حيث لم يكن الرأى العام مستعدا لقبول وجود بنات وبنين فى معهد واحد ، خاصة وأن كافة المؤسسات التعليمية قبل الجامعة كانت تقوم على الانفصال بين الإناث والذكور ، وكان عدد الطالبات اللاتى التحقن بالجامعة لا يتجاوز سبع عشرة طالبة وزعن بين كليات العلوم (أربعة) ، والآداب (أربعة) ، والطب (أربعة) ، والحقوق (واحدة) .

وكان المبدأ السائد أن هناك دراسات بعينها هى التى " تصلح " للفتيات ، فكانت هذه الكليات هى مقصدهن ، لكن وجهة النظر هذا بدأت تتراجع شيئا فشيئا ، وكانت آخر كلية قبلت طالبات بها هى دار العلوم حيث كانت قاصرة على البنين ، وكان هذا التغيير فى سنة ١٩٥٣ .

وأنشئت خارج الجامعة عدة معاهد تختص بتعليم البنات وحدهن ، حيث كان عدد غير قليل من العائلات ما زلن غير مرحبات بالاختلاط بين بناتهن والذكور ، فأى معهد كان لابد من التفكير فى إنشائه ؟ هنا حددت الحاجة ذلك ، فمدارس التعليم العام للبنات بدأت تتكاثر ، ويحتجن إلى معلمات ، ومعهد التربية العالى للبنين كان قاصرا على تخريج معلمين ، ومن هنا جاء التفكير فى إنشاء معهد للتربية للمعلمات بالزمالك سنة ١٩٣٤ .

وكان هذا المعهد نواة لإنشاء مجموعة معاهد أخرى ، تتركز فى إعداد المعلمات ، مثل التربية الموسيقية ، والتربية الرياضية والعلوم المنزلية . ثم ضم المعهد إلى جامعة عين شمس عندما أنشئت عام ١٩٥٠ ، وترتب على ضمه ما يأتى :

أولاً - إدخال تعديلات كثيرة على مناهج الدراسة فأصبحت المناهج الأكاديمية أكثر تقارباً من مناهج كليتي العلوم والآداب ، مع استمرار دراسة العلوم التربوية لإعداد المعلمين .

ثانياً - إنشاء قسم للعلوم الاجتماعية فأصبحت تدرس للتخصص بدلاً من دراستها كعلوم إضافية في أقسام اللغات .

ثالثاً - تعديل أسماء الدرجات العلمية التي تمنح للخريجات ، فالناجحات في أقسام العلوم بمنزلة الأربعة سنوات يمنحن بكالوريوس التربية والعلوم ، والناجحات في الأقسام الأدبية والاجتماعية يمنحن ليسانس الآداب ، كما سميت الدبلوم التي تمنح لخريجات الجامعة بالدبلوم العامة في التربية .

وفي ظل هذا النظام الجامعي بدلت الدراسات العليا في التربية .

وفي عام ١٩٥٦ أنشئت كلية البنات بنظامها الحالي فتحوّلت بذلك من معهد لإعداد المعلمين ومنح الدبلومات التربوية إلى كلية جامعية تمنح درجات علمية في العلوم في العلوم والآداب بالإضافة على الدرجات التربوية ودرجة البكالوريوس في الاقتصاد المنزلي ، تلك الدراسة الجامعية الهامة بالنسبة للمرأة والتي أصبحت من الدراسات الرئيسية في كلية البنات الجامعية في العالم لتخصصها في علوم المنزل والعلوم الخاصة بدراسات الطفولة وتربية الطفل . لكن الهاجس الخاص بالتساوي بين تعليم الذكور والإناث عصف بعد ذلك

بمثل هذا التخصص المهم ليتحول القسم الخاص به إلى قسم لتربية الطفل .

وإذا كان عام ١٩٥٦ قد شهد مثل هذا التطور لكلية البنات ، فقد شهد كذلك اقتحاماً للبنات لكلية التربية التي كانت قاصرة على الذكور وحدهم ، وبذلك اتسعت آفاق التعليم للتربوي أمام البنات ربما أكثر من البنين .

وهو الأمر نفسه الذي حدث بالنسبة لكلية المعلمين التي كانت قد أنشئت في مصر الجديدة عام ١٩٥٢ ، والتي كانت خاصة بالذكور وحدهم ، فلما ضمت

إلى جامعة عين شمس عام ١٩٦٦ ، أصبحت مفتوحة للبنات كذلك ، حيث بدأت الكلية تستقبل الجنسين فى العام ١٩٦٨/٦٧

وفى جنوب الوادى أنشأت وزارة التربية والتعليم عام ١٩٥٧ كليتين لإعداد المعلمين والمعلمات ، لكن على أساس أن كلا منهما قاصرة على نوع واحد ، فخصت كلية المعلمين بأسبوط بالذكور ، وكلية المعلمات بالبنات ، إلى أن ضمت الكليتان عام ١٩٦٦ إلى جامعة أسبوط ، فاستقبلت كلا منهما كلا النوعين .

وهكذا نلاحظ أن الانضواء تحت المظلة الجامعية كان يتيح الفرصة لاختفاء التعليم المنفصل ، ليصبح جامعا بين الإناث والذكور باستثناء كلية البنات .

وفى قطاع التربية الرياضية ، كان هناك فى البداية ملحق خاص به للبنات فى مدرسة الأميرة فوزية الثانوية للبنات ببولاق ، حيث كانت مدة الدراسة به ثلاث سنوات ، وتطور الأمر بهذا الملحق ليصبح معهدا مستقلا فى عام ١٩٤٦ ، ويستقر فى مكانه الحالى عام ١٩٥٣ بقصر الزهرية بالجزيرة . وكان التعليم بمعهد التربية الرياضية للبنات فى بداية إنشائه خاضعا لأنظمة الدراسة الإنجليزية ، حيث كانت المناهج تنقل حرفيا من إنجلترا ، وتدرس حرفيا بالقاهرة .

ولما قامت ثورة يوليو تم تصير الدراسة بالمعهد ، خاصة بعد عودة عدد ممن لبتعثوا للدراسة بالخارج .

وفى عام ١٩٥٨ أنشئ معهد آخر للتربية الرياضية للبنات بالاسكندرية . ويتكرر السيناريو نفسه بالنسبة للتربية الفنية ، حيث أنشئ معهد التربية الفنية للمعلمات عام ١٩٥٧ بالزمالك ، على غرار النظام نفسه الخاص بمعهد البنين الذى أنشئ بالروضة بالقاهرة ، ثم ضم المعهدان معا فى معهد واحد بالزمالك فى العام ١٩٦٧ / ٦٦

أما بالنسبة للمعهد العالى للاقتصاد المنزلى ببولاق ، فقد تطور الأمر به منذ عام ١٩٣٨/٣٧ ليستقل فقط فى العام ١٩٤٨/٤٧ حيث أصبح اسمه معهد التدبير المنزلى والفنون الطرزية ببولاق .

وفى العام ١٩٦٢/٦١ تطور نظام المعهد ليساير حاجة المجتمع وتطور العلم ، إلى خدمات مختلفة للاقتصاد المنزلى لا للتدبير المنزلى فقط ، ومن ثم تم تغيير اسمه ليصبح (المعهد العالى للاقتصاد المنزلى) ، ثم يتحول إلى كلية للاقتصاد المنزلى بضمه إلى جامعة حلوان ، وهو الأمر الذى حدث بالنسبة لكل المعاهد الخاصة بإعداد المعلمين والمعلمات (رياضية ، فنية ، موسيقية) .

وشئ مثل هذا القبيل فى التطور والتغير حدث بالنسبة للمعهد العالى للتربية الموسيقية للمعلمات بالزمالك حيث استقل فى أوائل الخمسينيات بعد أن كان ملحقاً بمعهد التربية ، ثم معلمات الفنون .

وفى عام ١٩٦٦/٦٥ انضم إلى المعهد طلاب المعهد العالى للتربية الموسيقية للمعلمين ، وأصبح المعهد يضم الطلبة والطالبات تحت اسم المعهد العالى للتربية الموسيقية .

أما بالنسبة للجامعات ، فلربما يكون من المفيد أن نلقى نظرة على ما شهدته بعض قطاعات التعليم الجامعى والعالى من تطور فى إقبال الطالبات عليها منذ العام ١٩٥٢/٥١ وحتى عام ١٩٧٩/٧٨ :

- فى كليات الآداب بالجامعات المصرية ، كان عدد الطالبات فى بداية الفترة (٩٠٢) طالبة من مجموع ٤٠٦٥ ، بنسبة ٢٢,٢ % ، وفى نهاية الفترة وصل إلى ٢١٩٢٠ طالبة من ٦٤١٠٧ ، بنسبة ٤٧,٤ % ، أى أن نسبة تطور أعداد الطلاب بلغت ٦٦٨ % ، بينما بلغت للبنات ٢٣٣٠ % (المرأة والتعليم ، ص ٥٢) .

- أما كليات الحقوق ، فقد كان عدد الطالبات فى أول الفترة (٣١٦) من جملة ٧٢٦٧ ، بنسبة ٤ % ، ارتفع إلى ١٥٠٦٨ فى نهايتها من جملة

٥٤٥٦٣ ، بنسبة ٢٧,٦ % . وبمقارنة نسبة التطور بين البنين والبنات

سوف نجد أنها وصلت للبنين ٤٦٨ % ، والبنات ٤٨٢٤ %

- وفى كليات العلوم ، كان عددهن ١٩٤ من جملة ١٨٨١ بنسبة ١٠ %
وصل إلى ٤٥٣٩ من جملة ١٦٠٣٧ بنسبة ٢٨ % ، أى نسبة التطور
للبنين كانت ٥٨٢ % والبنات ٢٢٤٠ % .

- وفى كليات الطب كان عدد الطالبات ٥٦١ طالبة ارتفع إلى ١١٠٨١

طالبة فى نهاية الفترة ، أى أن نسبة التزايد حوالى ١٨٧٥ %

- وربما تمثل كليات الهندسة أعلى الأمثلة دلالة على ما أصبحت الإناث
تتمعن به من اتساع فى آفاق التعلم ، حيث كان هذا المجال لا يحظى إلا
بأعداد ضئيلة للغاية ، لنفس السبب الذى أشرنا إليه وهو النظرة إلى
التوافق بين ما كان متصورا من " طبيعة خاصة " للبنات قد لا تتفق معها
أنواع معينة من التعليم ، وكان التعليم الهندسى أحد الأمثلة الصارخة لهذا
، ومن هنا لم تلتحق بكليات الهندسة فى بداية الفترة إلا تسع طالبات ، من
جملة ٤٦٣٢ ، بنسبة ٢ % ، إذا بهذا العدد يصل إلى ٨٠٢٤ طالبة فى
نهايتها من جملة ٤٥٥٤١ ، بنسبة ١٨ % ، ومن ثم فإن نسبة التطور إذا
كانت قد وصلت إلى ٧١٢ % للبنين ، فإنها وصلت إلى ٥٥٧٢٢ %
للبنات

هذه النسب المرتفعة فى تطور تعليم البنات تعليما عاليا ، قياسا إلى تعليم

البنين لا تعنى أنهم أصبحوا يتعلمون أكثر من الذكور ، وإنما تفسير ذلك يكمن

فى اتساع الهوة التى كانت بين تعليم البنين وتعليم الإناث ، وخاصة بالنسبة

للتعليم العالى ، فحتى يمكن تعويض سنوات التخلف والجمود كان لابد من أن

تكون خطوة المرأة على طريق التعليم أسرع من خطوة الرجل .

بل هناك من الكليات ما ترتفع فيه نسبة الطالبات عن الطلاب الذكور ،

مثلما نجد فى كلية الألسن بجامعة عين شمس ، إذ يبدو أننا مهما أكدنا على

أهلية البنات لتلقى أى نوع من التعليم ما دامت توفر لتحصيله واستيعابه الشروط الأساسية الخاصة بذلك ، نقول على الرغم من ذلك فإن براعة الطالبات فى تعلم اللغات أسرع وأقوى من براعة الطلاب ، وهو الأمر الذى أكدت عليه الدراسات النفسية .

وقد أتاح إنشاء جامعة حلوان عام ١٩٧٥ ، التى ضمت الكثير من المعاهد العليا التى كانت قائمة ، فرصة ضم المعاهد المزوجة ، أى التى كان منها ما يختص بالطالبات وحدهن ، وما يختص بالطلاب ، أن تتوحد فيصبح الكيان الجديد جامعا بين الجنسين ، كما رأينا فى الخدمة الاجتماعية والتربية الموسيقية والتربية الفنية وغيرها .

ومن الملاحظ أن معاهد إعداد الفنيين التى كانت تقبل المنتهين من التعليم الثانوى ، وتعددهم مدة عامين فى أحد التخصصات الفنية ، أن التعليم التجارى فيها كان يستقطب الطالبات بنسبة أعلى مما كان يحدث بـ . بة للتعليم الصناعى ، وعلى سبيل المثال ، فى العام ١٩٧٥/٧٤ كانت نسبة الطالبات إلى جملة طلاب المعاهد التجارية ٣٩,٣ % بينما وصلت فى التعليم الصناعى إلى ٣,٧ % (المرأة والتعليم ، ص ٧٢)

وإن كان هذا لم يمنع أن نشهد تغيرا طفيفا ، فى العام ١٩٧٩ /٧٨ ، فقد انخفضت نسبة الطالبات إلى جملة الطلاب فى المعاهد التجارية إلى ٣٤,٣ % ، وارتفعت فى التعليم الصناعى لتصبح ٦,٤ %

ومن الملاحظ إقبال الطالبات على الكليات النظرية أكثر من إقبالهن على الكليات العملية ، والمقصود بالنظرية فى الثقافة الجامعية فى مصر كليات الآداب والحقوق والتجارة والسياسة والاقتصاد والألسن ودار العلوم والتربية والأقسام الأدبية من كليات البنات ، وإن كان الفرق لم يكن كبيرا فى بداية الخمسينيات ، وفى العام ١٩٥٢/٥١ كانت نسبة الطالبات فى الكليات النظرية ٨,٣ % ، وفى الكليات العملية ٦,٥ % ، لكن الهوة تزداد اتساعا بعد ذلك فى

العام ١٩٧٩/٧٨ ، حيث وصلت فى الكليات النظرية إلى ٥٥,٥ % ، أى أكثر من البنين ، وفى الكليات العملية وصلت إلى ٣٤,٤ % .

وقد بلغ عدد الإناث اللاتى يشغلن بالجامعة مكانة علمية ومراكز قيادية ٥١٩٣ فى العام ١٩٧٩ /٧٨ يمثلن ٢٥,٢ % من إجمالى القائمين بالتدريس الذين وصل عددهم ٢٠٦٣٤ (المرجع السابق ، ص ٩٨)

وبالنسبة لتوزيع الأفراد العلميين حسب درجة المؤهل الموزعين فى مختلف المعاهد والجامعات ومراكز البحث العلمى ، نجد أن الحاصلات على دكتوراه الفلسفة بلغ عددهن عام ١٩٧٦ (٨٨٤) من جملة ٧٤٥٤ أى بنسبة ١٢ % ، زاد عددهن عام ٧٨ ليصبح ١٢٤٦ من جملة ٩٣٥٢ بنسبة ١٣ % . أما الحاصلات على الماجستير فكانت الأرقام على التوالى كما يلى : ١٠٨٠ ، ٥٥٨٠ ، ١٩ % ، ثم أصبحت : ٢٥٣٨ ، من ١٠٦٥٨ ، بنسبة ٢٤ %

فإذا ما قفزنا سنوات عشر على وجه التقريب بعد ذلك ، فسوف نجد أن الجامعة الأم (القاهرة) فى العام ١٩٩٨/٩٧ ضمت فى كلياتها المتعددة ٧١٥١٨ طالبة من جملة قدرها ١٦٨٣٦٤ ، أى بنسبة قدرها ٤٢,٤٨ % (أطلس الجامعات المصرية ، ص ٥٦) .

ومن الملاحظ أن كلية الآداب تتفوق على غيرها من الكليات فى عدد الطالبات ، فمن جملة كلية قدرها ١٩٠٣ طالبا وطالبة ، نجد عدد الطالبات يصل إلى ١٢٢٦١ ، أى بنسبة تقرب من ٦٤ % ، وتشهد كلية الآثار تفوقا كذلك بالنسبة لأعداد الطالبات وإن كانت الزيادة أقل منها فى الآداب ، فقد كان عدد الطالبات ١٢٢٧ ، بينما الطلاب ١٠٢٤

وكما رأينا فى آداب القاهرة من تفوق أعداد الإناث نجد الظاهرة نفسها فى آداب الإسكندرية ، حيث بلغ عددهن فى العام نفسه ١١٨٨٢ من جملة قدرها ١٨٣٤٩ ، أى بنسبة ٦٥ %

لكن كليات التربية تتفوق على كليات الآداب ، فتربية الإسكندرية مثلا وصل عدد الطالبات بها ١٦٤٠٢ ، من جملة ٢٤٣٣٣ ، أى بنسبة قدرها ٦٧ % وتحتفظ جامعة الإسكندرية بكلية تربية رياضية للبنات ، مستقلة عن كلية التربية الرياضية للبنين .

وفى جامعة الإسكندرية أيضا نجد تفوقا فى أعداد الطالبات الحاصلات على درجة الماجستير فى العام ١٩٩٧/٩٦ ، حيث بلغ عددهن ٢٦٣ طالبة من جملة قدرها ٥٩٨ ، أى بنسبة قدرها ٥٦ %

لكن الوضع يتقارب بالنسبة للحاصلات على درجة الدكتوراه ، حيث بلغ عددهن ١٠٩ ، من جملة قدرها ٢٧٤ ، أى بنسبة قدرها ٤٠ % وتستمر ظاهرة تميز كليات الآداب بإقبال الطالبات عليها ، فوجد فى آداب عين شمس ، فى السنة نفسها عدد الطالبات يبلغ ١٢٩٧٨ طالبة من جملة قدرها ١٩٥٧٧ ، أى بنسبة قدرها ٦٦ %

ولا شك فى أن وجود كلية خاصة بالبنات وحدهن فى جامعة مثل جامعة عين شمس يعنى فرصا أوسع للبنات ، حيث أن أبواب الكليات الأخرى جميعا مفتوحة لهن مع البنين ، فضلا عن وجود معهد عال للتدريب لا يقبل إلا الفتيات ، وهو الأمر الذى لا يوجد فى جامعات مصرية أخرى .

وقد ظل الأزهر حتى عام ١٩٦٣ مغلقا أمام الفتيات ليكون تعليما ذكوريا فقط ، حتى إذا صدر قانون تطويره الشهير عام ١٩٦١ مؤذنا ببدء مرحلة جديدة ، دخلت فيها كليات وعلوم "مدنية" حديثة ، بدأت الخطوات تدريجية نحو التحاق الفتيات به ، وكانت الخطوة الأولى بصدر قرار نائب رئيس الجمهورية رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ بإنشاء معهد أزهرى للفتيات على أساس أن يشمل المراحل التعليمية السابقة للمرحلة العالية .

ثم تطور الأمر لتتشأ كلية للبنات بالأزهر ضمت تخصصات إنسانية مدنية ، وعلوم دينية ، وبدأت الكليات الأزهرية المستحدثة فى التخصصات المدنية

تقبل عددا من البنات ، ويستمر التطور في هذا الاتجاه متصاعدا ليصل عدد الطالبات في العام ١٩٩٨ / ٩٧ إلى ٥٠.٢٧٧ طالبة من جملة قدرها ١٧٥.٠٦٤ ، أى بنسبة تقرب من ٢٩ % . وعلى الرغم مما تبدو عليه النسبة من قلة بالنسبة للذكور إلا أننا يجب أن نضع هذا التطور مقارنا بما ظل عليه الأزهر ما يقرب من ألف عام مقتصرا على تعليم الذكور ، خاصة إذا عرفنا أنه لم يعد قاصرا على القاهرة وحدها كما كان طوال تاريخه ، بل أصبح منتشرًا في محافظات متعددة ، وخاصة في الصعيد ، حيث بدأ بصفة خاصة في أسيوط .

وحتى عام ١٩٩٨/٩٧ ، بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس بكليات البنات الأزهرية ٩٨٥ ، وهذا من جملة ١١٩٩ ، أى بنسبة مئوية قدرها ٨٢ % وفقا لإحصاءات أطلس الجامعات المصرية .

رؤية تحليلية نقدية

لعلنا بعد هذه الرحلة في أوراق ووثائق تاريخ تعليم المرأة في مصر المعاصرة ، التى استغرقت ما يقرب من نصف قرن من الزمان ، كنا فيها أقرب إلى نهج " الرواية " وفقا لمصطلح علماء الشريعة المسلمين ، يصبح من المهم أن نتجه إلى موقف آخر يكون أقرب إلى منهج " الدراية " : الأول فيه رواية وتسجيل ، والثانى فيه فهم وتحليل ونقد ، فماذا نجد ؟

أولا - منذ الربع الأول من القرن العشرين ، على وجه التقريب ، عندما افتتحت أول مدرسة ثانوية للبنات عام ١٩٢٠ ، وصدر دستور ١٩٢٣ ، وبدء الجهد الحكومى فى التعليم الجامعى عام ١٩٢٥ ، وتصريح مديرها أحمد لطفى السيد لعدد من الطالبات بالالتحاق بالجامعة (وإن ظل الأمر غير معلن بعض الوقت) ، لا نجد حائلا قانونيا يحول بين الإناث وبين السعى إلى تحصيل المعرفة عن طريق مؤسسات التعليم .

وعلى هذا فعندما نستقري إحصاءات التعليم منذ ذلك الوقت ونجد فيها فجوة بين الإناث والذكور لصالح الذكور ، لا يكون ذلك بفعل نظام التعليم ، لأن قوانين التعليم لم تمنع ، وإنما هو لأسباب تكمن فى الحالة الثقافية ، كما تكمن فى النظام الاجتماعى نفسه ، وهو مما سوف نفضله فى جزء تال .

وعلى سبيل المثال ، فليس هناك فى قوانين التعليمين الصناعى والزراعى ما يمنع التحاق الطالبات به ، لكن الاتجاه الغالب إليه كان من جانب الذكور ، وذلك بفعل ظروف العمل الذى ينتظره الخريجون ، وبفعل العادات والتقاليد الاجتماعية . والغريب أن العادات والتقاليد الاجتماعية فى قطاع الزراعة عبر آلاف السنين لم تمنع المرأة من العمل فيها ، ومع ذلك فقد ظل عزوف الإناث عن الالتحاق به زمنا غير قصير ، إلى أن توقف وتحول إلى إقبال ، وإن ظل على غير ما هو مأمول . وعندما أنشئت مدارس صناعية لتعليم بعض الحرف والصناعات غير الثقيلة ، أقيمت عليها الإناث ، وإن تعرضت للإغلاق مرة بعد أخرى ، نتيجة ما عاناه التعليم المصرى من تخبط فى السياسات وتقلب فى الوزراء .

كذلك كان هناك استمرار للفجوة سنوات طويلة نسبيا ، نتيجة فرق البداية بين تعليم الذكور وتعليم الإناث ، فالتعليم الحديث الذى بدأ فى عصر محمد على كان جله تعليما ذكوريا ، اللهم إلا مدرسة القابلات ، وفى الوقت الذى أفتتحت فيه مدرسة ثانوية " تجهيزية " فى مصر فى الربع الأول من القرن التاسع عشر فى عهد محمد على ، انتظرنا ما يقرب من مائة عام على وجه التقريب حتى افتتحت أول مدرسة ثانوية للبنات .

وبينما ظل الأزهر قرونا لا يعرف إلا تعليم الذكور ، لم تدخله الإناث إلا بعد تطويره فى أوائل الستينيات من القرن العشرين .

ثانيا - أصق جزء من تخلف تعليم الإناث فى فترات سابقة بأسباب دينية ، وتلك قضية تحتاج إلى مناقشة طويلة قد لا تتحملها الدراسة الحالية ، لكن

غاية ما نود بيانه هنا هو ضرورة التمييز بين ما تقضى به الشريعة الإسلامية كما عبرت عنها نصوص القرآن الكريم وسنة الرسول صلى الله عليه وسلم ، وبين " فهم " الناس ، وما ترتب على هذا الفهم من تطبيقات ، فضلا عن غلبة الأعراف والتقاليد ، ثم إكسابها زيا دينيا حتى تكتسب القبول من الناس ، والديمومة ، والإلزام .

فليس هناك نص ديني واحد يحرم تعليم المرأة ، بل إن كل آية قرآنية دعت إلى تحصيل المعرفة والاستناد إلى العلم ، وأهمية الاعتماد على الدليل العقلي والبرهان المنطقي ، وكل آية أشارت إلى مفردات عملية القراءة والكتابة من صحف ، وأقلام ، ومداد ، وإملاء وكتابة ، وقراءة ، وسطور ، كانت تحمل خطابا عاما ، وهذا يعنى ألا يكون الخطاب موجها للذكور فقط ، بل لعموم المسلمين ، ذكورا وإناثا .

وهل لا نعرف الحديث الشهير (طلب العلم فريضة على كل مسلم) ؟ إن الذين يقولون أنه لم يقل " . . . ومسلمة " ينسون الطبيعة الذكورية للغة العربية ، فكثير من الخطابات تقوم على التنكير دون أن يعنى هذا ، الاختصاص بالذكور ، مثلما نقول " اتحاد الطلاب " دون أن يكون قاصرا على الذكور وحدهم . صحيح أن " الواقع الحضارى " عبر قرون لم يشهد مدارس لتعليم الإناث ، لكن لم يكن هذا بفعل الدين ، ذلك لأن المصادر التاريخية حافلة بعدد غير قليل من الإناث اللاتي تعلمن ، لكن فى بيوتهن ، بسبب ما كان من سيادة عادات وأعراف اجتماعية ومفاهيم ثقافية ومستوى حضارى ، ولعل هذا المستوى هو المفسر الحاسم فى هذا الشأن .

ثالثا - إننا نعلم المقولة الشهيرة " الحاجة أم الاختراع " التى لا تصدق على مجال الابتكارات والاختراعات العلمية والتكنولوجية وحدها ، وإنما تمتد كذلك إلى النظم والأفكار والتقاليد الاجتماعية ، فمما لا شك فيه أن مستوى التحضر والتقدم كان متخلفا إلى حد كبير فى مصر ، وسائر بلدان الوطن العربى ، ولم

يقتحم العلم وتطبيقاته الحياة الاجتماعية إلا منذ ما يزيد بعض الشيء عن قرن من الزمان ، وإذا كانت بعض البيئات قد عرفت مثل هذه التطبيقات ، فقد كانت محصورة في بقاع قليلة في بعض المدن الكبرى ، ولدى أوساط وطبقات اجتماعية أرستقراطية ، دون أن تنتشر في الشرائح الاجتماعية المختلفة في باقي أقاليم مصر .

وكان من شأن هذا أن لم يستشعر كثيرون حاجة إلى " علم حديث " حتى يمكن أن يتعاملوا به مع هذه المستجدات التكنولوجية . ولعل من الأمثلة التي يمكن الإشارة إليها هنا هو ما ذكره " أمين هويدى " الذى كان من رجال ثورة يوليو ، ووزيرا للحربية عقب هزيمة ١٩٦٧ فى حديث له بقناة الجزيرة فى مساء الأحد ٢٩ من يناير ٢٠٠٦ ، من أن الجيش المصرى كان يقوم بالدرجة الأولى على " الخيل " ، وفى أواسط الأربعينيات تقرر التخلي عنها والاعتماد على " الميكنة " باستخدام السيارات . أمر مثل هذا يتطلب ظهور ما يصعب حصره من الفنون والمعارف المتصلة بالوقود مثلا بدلا من غذاء الخيول ، فالوقود أصبح " نفطا " بمشتقاته ، وتلك تتطلب وسائل نقل مختلفة ، وعمليات تخزين ، واحتمالات وقوع أخطار تتطلب تحسبا واحتياطات . وهناك أمكن وقوف السيارات بدلا من " الاصطبلات " ، وهناك ظهور " ورش " لإصلاح السيارات ، وفنون صيانتها ، وكل هذا فرض طلبا على قوى عاملة بعينها تدرس وتعلم الكثير مما يتصل بهذه المستجدات ٠٠٠إلخ

نلك مثال واحد من مئات الأمثلة التى تشير إلى أن " تحديث " المجتمع ، يفرض طلبا بعينه على هذا وذاك من المعرفة ، فلم يكن العمل الاقتصادى لاذى قام فى مصر على درجة من التقدم والتطور التى تفرض طلبا على المعرفة العلمية الحديثة ، ومن هنا لم تتأكد الحاجة على العمل النسائى ، ومن ثم ، تعليم البنات .

ولعلنا الآن نلمس خير شواهد على ذلك ، فقد اكتسحت " الحوسبة " قطاعات كثيرة ، وأصبحت الأعمال المتصلة بعالم المعلومات قائمة في كثير من الأركان ، فاشتد الطلب على القوى العاملة التي تحمل علما وتكتسب مهارات هذا النوع ، فإذا بالإناث يجدن فيه مجالا يبرعن فيه ، فإذا بالطلب عليهن ، ومن ثم التعليم الخاص بهذه العلوم والفنون ينتشر أكثر وأكثر ، صحيح أنه لا يختص بالذكر دون الإناث ، لكن الملاحظ أن الإناث يبرعن فيه أكثر ، ويجدنه أكثر مناسبة لظروفهم ولميلهن .

والثنى نفسه في مجال الإعلام المسموع والمشاهد

وأكثر من هذا وذلك ، هذا الانتشار لمؤسسات الخدمات كما تتبدى في عالم السياحة ، فضلا عما يقتضيه العمل الإنتاجي نفسه من استناد إلى الدعاية والتسويق والأعمال الإدارية بفروعها المختلفة . . . نجد أن الإناث قد غزونها بدرجة ربما تفوق الذكور ، ويترتب على هذا كله طلبا أكثر على نوعية من التعليم تتصل به تكثر به الإناث .

رابعا - ومتابعة التطور الذي شهده تعليم النبات عبر العقود الماضية تؤكد على تمام واضح إلى درجة جعلته يظهر تقوفا في بعض المجالات على تعليم الذكور ، أفلا يشير هذا إلى " تقدم " ملموس ؟
ذلك حق لا شبهة فيه

ولكن ، لا بد لنا أن نقف لنتساءل : وهل التقدم يقاس بأرقام وإحصاءات فقط ؟ ألا نرصد في السنوات الأخيرة الكثير من الحديث عن " الجودة " ؟ وألم يؤكد رولاندا التربويون في الأربعينيات والخمسينيات على قضية " الكيف " ، تلك القضية التي دخلت منطقة ظلام معظم سنوات ثورة يوليو بوهم أن المهم هو نشر التعليم بين الناس ، أما مسألة " كيفه " و " جودته " ، فإنها قضية " ترف " لا تتحملها الآن ، فإذا بضعف الكيف وهزال الجودة ، يدفعنا إلى أن ندفع تكاليف

مضاعفة فى كثير من المناحى أبرزها الدروس الخصوصية ، لنفد من ثم
أضعاف ما أردنا أن نوفره بالتفاضى عن الجودة والكيف 114

صحيح أن ما يصيب تعليم الإناث من سلبيات " جودة " و " كيف " يصيب
كذلك الذكور ، حيث التعليم موحد ، لكننا نقصد هنا أمرا مهما يكاد يخص
الإناث وحدهن ، وهو ما يعرف بين رجال التعليم وعلماء التربية " بالمنهج
الخفى " ، والمقصود به جملة المفاهيم والاتجاهات والقيم والأساليب التى تحملها
المعاملات اليومية ، خارج الكتب المقررة وأسئلة الامتحانات ، فى مقابل المنهج
الرسمى المعروف ، والمترجم فى صورة كتب مقررة ، يعقب تعليمها وتعلمها
امتحانات تسير وفق نظم معروفة متفق عليها ، سواء كانت جيدة أو غير ذلك .
إن مثل هذه المفاهيم والقيم والاتجاهات المتضمنة فى السلوك اليومى
للمدرسين ورجال الإدارة والعاملين الفنيين مع الطالبات ، كثيرا ما تحمل " ثقافة
تميز " ، و" ثقافة " اضطهاد " ، أو ضعف ثقة " ، أو " سوء ظن " ، أو غير هذا
وذلك مما لا يضيف إيجابا لشخصية الطالبات .

بل إن المناهج الرسمية نفسها ، والكتب المترجمة لها ربما تحمل من
الموضوعات ما يحمل ثقافة تميز ، واتجاهات يغيب العدل عنها .

إن أمرا مثل هذا يحتاج دراسات لمحتوى المقررات والكتب المدرسية لبيان
التوجهات التى تحملها ضمنا ، وهو الأمر الذى يخرج أيضا عن طاقة دراستنا
، ولكن يكفى أن نشير هنا إلى دراستين - كمثل - الأولى للدكتور أحمد محمد
عيسى أجراها على خمسة كتب للغة العربية موزعة على صفوف التعليم
الابتدائى للعام 1991/90 ، حيث تبين له (ص 27) :

1- دور المرأة لا يتعدى المنزل ، فهى تلاعب الأطفال وتحمل لهم الطعام
وترضع المواليد ، وتعد المائدة ، وترتب الفراش ، اللهم فى بعض
الأحوال النادرة تظهر فى صورة معلمة أو طبيبة فقط

٢- دور الرجل يتسع ليشتمل المنزل إلى جانب جلب الرزق والإشراف على شؤون الأسرة ، وتوجيه الأولاد ، كما أن الرجل يظهر في صور مهنية متنوعة .

٣- جميع رؤوس الأسئلة في كتب اللغة العربية موجهة للمذكر ، ولم تلتفت إلى المؤنث .

٤- ظهرت بعض الصور القليلة التي تقول " لا للجنسوية " - التمييز بين الجنسين - مثل قيام الرجل في إعداد المائدة ، وترتيب الفراش في حجرة النوم ، وإعداد الطعام في المطبخ .

٥- الصورة العامة لكتب اللغة العربية في مرحلة التعليم الأساسية تشير إلى النمطية في أدوار الرجل والمرأة ، كما تؤكد إيمن مؤلفي هذه الكتب بالجنسوية ، وكذلك عدم الالتفات إلى أدوار المرأة في مجالات متعددة احتلتها خارج المنزل ، فهي ميادين الاقتصاد والسياسة والخدمات الطبية والتعليمية ، وفي مجالات الإعلام ، لها أدوار متنوعة ومتعددة ، وأنها تقدم إنجازات كثيرة ثرية لتطوير المجتمع .

أما الدراسة الثانية فهي للدكتور محسن المرسى ، على كتب القراءة والنصوص الأدبية التي كانت مقررة على صفوف المدرسة الإعدادية في العام ١٩٩١/٩٠ ، حيث كشفت الحقائق التالية (ص ٣٠):

١- تظهر ملامح الجنسوية واضحة لتمييز جنس الذكور على جنس الإناث في المعالجات اللغوية لموضوعات كتاب القراءة والنصوص الأدبية للصف الأول الإعدادي ، ففي المجموع الكلي تركزت ملامح الجنسوية حول الذكور بنسبة ٨٢% في حين أن نصيب الإناث كان ١٢% .

٢- وبالنسبة لفئات التحليل كانت النسبة في جانب اللغة لصالح الذكور بمقدار ٨٦% نظير ١٤% للإناث ، وفيما يختص بالأعلام ، كانت النسبة ٩٨%

لصالح الذكور ، والضماير أيضا بنسبة ٨٩% ، وكذا الأفعال بنسبة ٩٠ % أيضا .

٣- وبالنسبة للنماذج المختلفة والتي من المفترض أن تعرض بشكل متوازن نجد أن الكفة تميل كلية لصالح الذكور حيث وصلت إلى ١٠٠% فيما يختص بالنماذج المهنية والحرفية ، والنماذج الدينية ، والنماذج العمرية ، حتى النماذج الأسرية ، كانت راجحة لصالح الذكور بنسبة ٨٧% . وهذا الوضع تحقق أيضا في الألوام التعليمية والعلمية والاجتماعية ، فالكفة راجحة لصالح الذكور بنسبة ١٠٠% .

خامسا - ما زال المجتمع المصرى محملا بعدد من الضغوط التي يلقيها على عاتق الإناث مما يشكل عائقا أمام تعليمهن أو مواصلته إلى أقصى درجة ممكنة .

فإذا كان المجتمع قد أصبح مرحبا بخروج المرأة للعمل ، إلا أنه لم يتحسب لما يترتب على هذا الخروج مما يتصل برعاية الأبناء ، وعلى سبيل المثال ، فحتى الآن لا نجد العدد الكافى من دور الحضانة ورياض الأطفال المكافئة لعدد النساء العاملات من أصحاب الأبناء .

إن هذا له خطره المزوج : أولهما ، ما يتركه من آثار سلبية على كفاءة المرأة فى العمل ، مما يجعل البعض لا يميلون إلى تشغيل المرأة ، وهذا لا بد أن يؤثر على تعليمها هى نفسها قبل التخرج والالتحاق بالعمل عندما تعلم أنها غير مرحب بها فى بعض القطاعات ، خاصة إذا أصبحت أما . ثانيهما ، ما يحدثه هذا من حرمان لأبناء العاملة من صور تربية وتنشئة سوية نظامية .

وفضلا عن ذلك ، فما زال العدد الأكبر من الرجال المتزوجين يعاملون زوجاتهم العاملات باعتبارهم " ربات بيوت " ، كل منهن هى المسئولة عن كل ما يتصل بالأسرة ، وبتربية الأبناء ومتابعتهم ، وهذا فى حد ذاته مما يتقل كاهلها ويجعلها تظهر بصورة " المقصرة " فى أدائها " واجباتها " المتصورة ،

مما يولد في داخلها مشاعر تتضح بالإحباط والقنوط يمكن أن تنعكس على تربيته أبناءها .

وإذا كانت الإناث يجدن السبيل مسيرا للحصول على ما يردن على التعليم حتى نهاية المرحلة الجامعية الأولى ، إلا أن الأمر يختلف إذا أرادت الواحدة منهن أن تكمل دراستها الجامعية إلى مرحلة الدراسات العليا ، فالطريق أمامها ملئ بالأشواك والعقبات سواء من حيث ظروف العمل ، ومتابعة الأبناء وعمل المنزل ، ونظرة الزوج ومدى تعاونه . . . إننى أقول هذا ولؤكد ، من واقع خبرات كثيرة ألمسها وأعيشها مع طالباتي حيث هم الغالبية فيمن يسعين إلى أن يتابعن الدراسات العليا .

سادسا - فإن تعليم الإناث يعانى بطبيعة الحال مما يعانىه التعليم جملة ، سواء للذكور أم للإناث ، مما يجعل من التعلم عبئا ثقيلا ، لا من حيث ما يتطلبه من مجاهدة حصول على المعلومات والقراءة والبحث والمذاكرة والامتحانات ، ولكن من حيث عقبات أخرى تتعلق بكثير من المتغيرات السياسية ، من قبيل ما يحدث أحيانا من تقلب فى تعيين الوزراء المختصين بالتربية والتعليم والتعليم العالى ، وما يترتب على ذلك من تقلب فى سياسات التعليم وبرامجه ونظمه ، وأشهر ما يشار إليه هنا هو إنقاص التعليم الابتدائى سنة دراسية ، ثم العودة عن ذلك بعد عدة سنوات .

ومن ذلك أيضا الدروس الخصوصية التى جعلت من الانتظام فى المدارس أمرا شكليا ، وحيث ارتفع أسعارها ارتفاعا جنونيا جعل تحمل عبئها فوق طاقة الكثير من العائلات مما يضطرهم إلى حرمان بناتهم من التعليم ، وخاصة إذا وضعن فى موضع مقارنة بين أمرين : ندفع للإبن الذكر تكلفة الدروس أم للبنات ؟

ومن ذلك أيضا ما تعانيه الفصول الدراسية من تكس مذهب يؤدي بالضرورة إلى تدنى مستوى الخدمة التعليمية ، ومن توتر فى العلاقات بين الطالبات ، وضعف العلاقة بين الطلاب وبين معلمهم .

ومن ذلك ما تقوم عليه طرق التعليم من " تلقين " يفقد الطلاب فرص المناقشة والحوار والتدرب على السعى على أن يحصلوا المعلومات بأنفسهم ، ويفرس فيهم بنور السلبية ، ويضعف قدرات التساؤل والنقد ، وهى مهارات أساسية لرشد التعامل مع مفردات وعناصر الحياة المتطورة فى عالمنا المعاصر ، حاضرا ومستقبلا .

ومنها افتقاد الديمقراطية فى كثير من الأمور ، مثل الإدارة التعليمية التى تقوم على المركزية المفرطة مما لا يتيح فرص التدريب للإناث فى الإدارة على تحمل المسئولية والثقة بالذات والابتكار ومواجهة المشكلات والشجاعة .

وكذلك فى وضع الامتحانات ، وفى التدريس نفسه حيث " تهبط " المقررات دائما من السلطة المركزية ، ولما يتاح للمعلمين الفرصة أن يغيروا أو يضيفوا أو يحذفوا ، فيتعودون بذلك على " تقليد " النص " ، على الرغم من أنه ليس دينيا ، وليس هناك ما هو أفضل للتنمية العقلية من مثل هذا وذلك .

مراجع

- ١- إبراهيم قشقوش (تقديم) : الأتماط الجنسية الشائعة فى الكتب المدرسية المصرية بالتعليم الأساسى ، مركز دراسات الطفولة ، القاهرة ، ١٩٩١
- ٢- أحمد عزت عبد الكرىم : تاريخ التعليم فى عصر محمد على ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٣٨
- ٣- _____ : تاريخ التعليم فى مصر ، القاهرة ، وزارة المعارف العمومية ، ١٩٤٥
- ٤- أحمد مصطفى ، صحيفة التربية ، مارس ١٩٥٩
- ٥- إسماعيل القبانى : دراسات فى تنظيم التعليم فى مصر ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٨
- ٦- أمين سامى : التعليم فى مصر ، القاهرة ، ١٩١٧
- ٧- رابطة خرىجى معاهد وكليات التربية : صحيفة التربية ، عدد خاص عن العيد الفضى للرابطة ، العدد الأول ، نوفمبر ١٩٦٨
- ٨- زىنب محرز ، تعليم الفتاة فى الجمهورية العربية المتحدة، القاهرة ، وزارة التربية والتعليم ، ١٩٦٥
- ٩- زىنب محمد فرىد : تطور تعليم البنات فى مصر منذ عهد الاحتلال البريطانى ، رسالة دكتوراه ، القاهرة ، كلية البنات ، جامعة عين شمس ، ١٩٦٦
- ١٠- سعيد إسماعيل على : تاريخ التربية والتعليم فى مصر ، القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٨٥
- ١١- _____ : التعليم فى ظل ثورة يوليو ١٩٥٢ ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٥

- ١٢- عفاف الغمري : النوع الاجتماعي (الجندر) ومبادرة تعليم الفتيات ، المجلس القومي للطفولة والأمومة ، القاهرة ، ٢٠٠٣
- ١٣- المجلس القومي للطفولة والأمومة : مبادرة تعليم الفتيات ، خطة تعليم البنات بمصر (٢٠٠٢-٢٠٠٧) ، القاهرة ، ٢٠٠٣
- ١٤- _____ : تقرير تقييم سياسات ومشروعات التعليم قبل الجامعي في الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٩٣/٩٢ - ١٩٩٧/٩٦) ، القاهرة .
- ١٥- المركز القومي للبحوث التربوية : المرأة والتعليم في جمهورية مصر العربية ، القاهرة ، ١٩٨٠
- ١٦- _____ ، بالتعاون مع البنك الدولي : التعليم غير النظامي في المستوى الأول في جمهورية مصر العربية ، القاهرة ، ١٩٨١ ،
- ١٧- _____ : تطور التربية والتعليم في جمهورية مصر العربية من ١٩٨١/١٩٨٢-١٩٨٣/١٩٨٤
- ١٨- _____ : تطور التعليم في جمهورية مصر العربية ١٩٨٦-١٩٨٨ ، القاهرة ، ١٩٨٩
- ١٩- _____ : تطور التعليم في جمهورية مصر العربية ، ١٩٨٨-١٩٩٠ ، القاهرة ، ١٩٩٠
- ٢٠- المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية : المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري ١٩٥٢-١٩٨٠ ، التعليم ، القاهرة ، ١٩٨٥
- ٢١- مؤتمر التعليم الإلزامي المجاني للدول العربية ، بالاتفاق مع هيئة اليونسكو وجامعة الدول العربية : تعليم المرحلة الأولى في مصر ، القاهرة ١٩٥٤ ،